

رسائل
النداء
الجديد

[١٧]

الجـــات
والنظام التجاري العالمي

سعيد النجار

الجات

والنظام التجارى العالمى

بقلم

سعيد النجار

المحتويات

إتفاقية الجات والبلاد النامية

أعلنت منظمة الجات نجاح دورة أوروجواي للمفاوضات التجارية بعد إتفاق المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ على عدد من القضايا الخلافية. ومن أهم تلك القضايا هو الدعم الذى تقدمه المجموعة الأوروبية للإنتاج الزراعى وللصادرات من السلع الزراعية والحماية الشديدة التى تفرضها على الواردات من نفس السلع. وكانت تلك السياسة محل نقد شديد من الولايات المتحدة الأمريكية لما تنطوى عليه من تضييق السوق الأوروبية أو إغلاقها تماماً فى وجه الصادرات الزراعية الأمريكية. وقد إتخذت تلك المسألة طابعاً سياسياً حاداً فى العلاقة بين العملاقين المتنازعين وكادت أن تؤدى إلى فشل دورة أوروجواي بأكملها. كذلك ثار الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول التجارة الدولية فى المصنفات الفنية وخصوصاً الأفلام السينمائية والتليفزيونية حيث تمسكت الولايات المتحدة بوجوب إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة فى تلك المصنفات فى حين رأت فرنسا أن من حقها وضع ما تشاء من قيود فى سبيل حماية الثقافة الفرنسية مما تعتبره الغزو الثقافى الأمريكى. يضاف إلى ذلك ما قام من خلاف بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعم الذى تقدمه الأولى لصناعة الطائرات. وقد أدى النزاع حول هذه القضايا إلى تأخير الإتفاق النهائى على دورة

أوروجواى مدة سنتين تقريباً إذ كان من المفروض أن تنتهى تلك الدورة فى ديسمبر ١٩٩١. وكان من شأن هذا التأخير إعطاء إنطباعات خاطئة عن هذا الحدث الإقتصادى الهام. فقد تبادر إلى ذهن البعض أن دورة أوروجواى مسألة تخص الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية. ولكن الواقع غير ذلك تماماً فإن المفاوضات فى هذه الدورة ضمت عدداً من البلاد وصل عددها إلى ١١٧ كما تناولت عدداً ضخماً من القضايا ذات الأهمية الكبرى فى التجارة الدولية. أما القضايا الخلافية التى كانت محل نزاع حاد بين القوى العظمى فإنها تمثل شيئاً محدوداً بالقياس إلى الرقعة الشاسعة التى غطتها المفاوضات منذ أن بدأت بإعلان بونتا دل إستا فى أوروجواى فى سبتمبر ١٩٨٦.

كان إعلان نجاح الدورة سببا فى إثارة عدد من التساؤلات. فما هى أهمية تلك الدورة بالنسبة للإقتصاد العالمى والبلاد النامية ومصر على وجه الخصوص. وما هى القنوات التى تؤثر من خلالها – إيجابياً أو سلبياً – على الإقتصاد المصرى. هناك من يرى فى تلك الدورة مسألة تتعلق فى المقام الأول بالبلاد الصناعية. أما البلاد النامية فهى فى نظرهم أضيع من الأيتام فى مأدبة اللئام. ولن تجنى منها شيئاً مفيداً ، على العكس من ذلك فهم يرون فيها أداة لكى تفرض البلاد الصناعية هيمنتها على إقتصاديات البلاد النامية وفتح الباب أمام الشركات الدولية العملاقة للنفاذ إلى أسواق البلاد النامية وإكتساح صناعاتها الوليدة. وهذه نظرة خاطئة كل الخطأ. الواقع من الأمر أن دورة أوروجواى ذات أثر إيجابى كبير ليس فقط

للإقتصاد العالمى ولكن أيضاً بالنسبة للبلاد النامية بما فيها مصر والبلاد العربية. فإن من المؤكد أن نجاح تلك الدورة سوف يكون عاملاً هاماً فى تنشيط الإقتصاد العالمى بعد سنوات من الركود وتدنى معدلات النمو الإقتصادى فى البلاد الصناعية الرئيسية. وقد أجمعت الدراسات التى قامت بها الهيئات الدولية والأكاديمية أن دورة أوروجواى بما تنطوى عليه من إعطاء دفعة قوية للتجارة الدولية سوف تسهم فى زيادة الناتج القومى العالمى بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً. ورغم أن هذه التقديرات الكمية تستند إلى تخمينات وإسقاطات يمكن المنازعة فيها. ألا أن القدر المتيقن هو أن الآثار المترتبة عليها سوف تكون فى إتجاه إيجابى بصورة واضحة.

إذا صح ما تتوقعه الدراسات من تنشيط الإقتصاد العالمى وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التى تعانى منها منذ بداية عقد التسعينات فإن ذلك سوف يعود بالخير على البلاد النامية. ومن المعروف أن مستوى النشاط الإقتصادى فى البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية. فكلما زادت معدلات النمو فى الأولى زاد مستوى الطلب على صادرات الثانية. والعكس بالعكس. غير أن الآثار الإيجابية لنجاح دورة أوروجواى لا تقف عند حد الإنتعاش المتوقع فى البلاد الصناعية وما يعنيه ذلك من إنتشار الإنتعاش إلى البلاد النامية. فإن الدورة تعنى فى المقام الأول تخفيف الحواجز التعريفية وغير التعريفية التى كانت تعوق صادرات البلاد النامية إلى أسواق البلاد الصناعية كما أنها تضع حداً لما يسمى بالحمائية الجديدة فى البلاد الصناعية. وهذه كانت تهدد

بإحباط جهود الإصلاح الإقتصادى فى البلاد النامية بالإضافة إلى ما كانت تنطوى عليه من خطر إندلاع حروب تجارية بين التكتلات الإقتصادية العملاقة فى أوروبا وأمريكا وشرق آسيا بكل ما ينطوى عليه ذلك من خطر حدوث إنكماش كبير فى التجارة الدولية والتهديد بحدوث أزمة إقتصادية لا يمكن التكهن بنتائجها. ومن ثم فإن دورة أوروجواى سوف تؤدى بالضرورة إلى فتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد النامية كما أنها تفرض على الأولى قدراً كبيراً من الإنضباط وقواعد السلوك التى لم يكن لها وجود قبل الدورة أو كانت من الميوعة والإبهام مما كان يسمح للبلاد الصناعية المستوردة بأن تقيم الحواجز التعريفية وغير التعريفية كلما إحتدمت المنافسة بين منتجاتها وصادرات البلاد النامية.

رغم هذه المزايا الواضحة فإن البلاد النامية أعربت عن خيبة أملها فيما حققته الدورة من نتائج. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. فقد كانت تطمع فى أن تكون دورة أوروجواى أكثر حسما فى أزالة القيود التعريفية وغير التعريفية التى تعترض صادراتها من السلع الصناعية إلى أسواق البلاد المتقدمة. ويصدق ذلك بصفة خاصة على إتفاقية المنسوجات والملابس التى مازالت فى نظر البعض تشكل عقبة فى طريق سلعة تتمتع فيها البلاد النامية ومصر على وجه الخصوص بأعظم ميزة نسبية. غير أن هذا الرأى لا يخلو من المبالغة فى ضوء ما حققته الدورة من إنجازات فى هذا المجال. فقد تم الإتفاق على إنهاء تلك الإتفاقية على مراحل خلال فترة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥ وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤ وهذا إنجاز لا

يمكن التقليل من أهميته. فإن صناعة المنسوجات والملابس فى البلاد الصناعية مازالت تمثل نسبة غير ضئيلة سواء من حيث عدد العاملين فيها أو حجم رءووس الأموال المستثمرة. ومع ذلك فهى واقعة تحت ضغط شديد من منافسة البلاد النامية. وقد شهدت تراجعاً مطرداً فى مواجهة تلك المنافسة مما آثار جماعات الضغط وأصحاب المصالح فى البلاد الصناعية ضد عملية التحرير فى هذا القطاع. ولم يكن من المعقول ولا من الإنصاف أن نتوقع إنهاء الحماية التى توفرها إتفاقية المنسوجات دون فترة إنتقالية تسمح للبلاد الصناعية المستوردة بإعادة تدريب العمالة وإعادة توجيه رءووس الأموال المستثمرة ومساعدة المناطق التى تعتمد بصفة رئيسية على تلك الصناعة.

وبصرف النظر عما تحقق وما لم يتحقق فى إتفاقية المنسوجات والملابس فإن البلاد النامية تشعر بشىء من القلق بسبب تصدى دورة أوروجواى لعدد من القضايا الجديدة التى لم تكن تدخل فى نطاق مفاوضات الجات قبل ذلك. ومن أهم تلك القضايا موضوع الخدمات مثل البنوك وشركات التأمين والمقاولات وكذلك الملكية الأدبية والفنية والصناعية وقوانين الإستثمارات ذات الأثر السلبى على التجارة الدولية. وفى نظر البلاد النامية أن إخضاع تلك القضايا الجديدة لقواعد الجات التى تحكم التجارة الدولية فى السلع سوف يعرضها لمنافسة الشركات الدولية العملاقة وهو ما لا تقوى على مواجهته. كذلك فإنها ترى أن تلك القضايا تتطرق لموضوعات تدخل فى صميم السيادة الوطنية وما كان ينبغى أن تكون محلاً

لمفاوضات دولية. ولكن يلاحظ أن ما حدث إلى الآن لا يزيد عن أن يكون الإتفاق على بعض المبادىء العامة التى تحكم التجارة الدولية فى هذه الميادين. ومازال أمامنا شوط كبير قبل أن تتحول تلك المبادىء العامة إلى إلتزامات محددة. كذلك فإن الإتفاقية تسمح للبلاد النامية بعدد من الإستثناءات الهامة التى تعفيها من الإلتزامات التى تقع على البلاد المتقدمة فى هذه المجالات.

يضاف إلى ما تقدمه خوف البلاد النامية مما تفرضه إتفاقية دورة أوروجواى عليها من إلتزامات بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وهى تخشى على صناعاتها الوليدة من المنافسة مع صناعات البلاد الصناعية الراسخة ذات القدرات التكنولوجية الضخمة. ولكن لا يجوز أن ننسى أن الإتفاقية لا تفرض على البلاد النامية إلغاء الحماية لصناعاتها الوطنية. فهذا حق لها طبقاً لقواعد الجات. ولكن المطلوب هو التحول من الحماية بالوسائل الكمية مثل حصص الاستيراد إلى الحماية بالوسائل السعرية عن طريق التعريفة الجمركية والتحول من الحماية السعرية الباهظة إلى الحماية المعتدلة. وذلك لما يترتب على الإسراف الشديد فى الحماية من هدر إقتصادى كبير وضرر بالغ بالإقتصاد القومى. ومن ثم فلا محل للشكوى من إتفاقية دورة أوروجواى فى هذا المجال خصوصاً وأنها تعكس إلى حد كبير ما تم الإتفاق عليه فى برنامج الإصلاح الإقتصادى فى مصر يضاف إلى ذلك أنه فى كل حالة فرضت الإتفاقية إلتزاماً بتخفيض الحواجز الجمركية أو غير الجمركية فإنها تمنح البلاد النامية دائماً معاملة تفضيلية. فإذا كانت المدة اللازمة للتحرير تصل

إلى ست سنوات بالنسبة للبلاد الصناعية فإنها تمتد إلى عشر سنوات أو أكثر بالنسبة للبلاد النامية. وفى كل الأحوال فإن البلاد النامية تتمتع برخصة أوسع لإتخاذ إجراءات وقائية إذا كانت عمليات التحرير تنطوى على ضرر جسيم لصناعاتها الوطنية. أما البلاد الأقل نمواً وخصوصاً بلاد أفريقيا جنوب الصحراء فهى تكاد تكون معفاة تماماً من أى إلتزام فى ظل هذه الإتفاقية.

كذلك تعرضت دورة أوروجواى لأول مرة لتحرير الإنتاج الزراعى والتجارة الدولية فى السلع الزراعية وتخشى البلاد النامية المستوردة لسلع غذائية - ومن بينها مصر - تخشى أن يؤدى تحرير التجارة وتخفيض الدعم فى السلع الزراعية إلى إرتفاع ملموس فى أسعار المواد الغذائية المستوردة وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان. غير أن إرتفاع أسعار المواد الغذائية ليس أمراً مؤكداً. وهو إذا حدث فى المدى القصير فإنه غير محتمل فى المدى الطويل. على العكس من ذلك. فإن إعادة تقسيم العمل الدولى فى القطاع الزراعى على أساس الكفاءة الإنتاجية لابد أن يعود بالفائدة على كل البلاد سواء كانت مصدرة أو مستوردة لمواد غذائية. يضاف إلى ذلك أن البلاد النامية استطاعت أن تحصل على تعهد من البلاد الصناعية بالعمل على تعويضها عما يصيبها من ضرر بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية والإعتراف بحقها فى الحصول على تسهيلات إئتمانية من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمنظمات الدولية الأخرى لتغطية ما يقع عليها من تكلفة إضافية.

نخلص مما تقدم إلى أنه ليس هناك ظل من الشك فى الفوائد

الملموسة التى سوف تجنيها البلاد النامية من إتفاقية دورة أوروجواى كذلك لا أساس لما يساور البعض من قلق ومخاوف من جراء عملية التحرير التى تترتب عليها. ويبدو ذلك واضحاً إذا تذكرنا ما كان يحدث من آثار ضارة على التجارة والإقتصاد العالمى لو أن الفشل كان من نصيب دورة أوروجواى. نعم لم تحصل أى مجموعة من البلاد - نامية أو متقدمة - على كل ما كانت تصبو إليه. ولكن هذا ما نتوقعه من مفاوضات تقوم على الوصول إلى صيغ توفيقية. إن إتفاقية الجات تفتح فرصاً واسعة أمام البلاد النامية فى أسواق البلاد الصناعية. وسوف تتسابق البلاد النامية فيما بينها لاغتنام تلك الفرص. وأملى كبير أن لا نتخلف فى هذا السباق.

إتفاقية الجات والإصلاح الإقتصادى فى مصر

أثارت دورة أوروجواى بعض التساؤلات بالنسبة لبرنامج الإصلاح الإقتصادى فى مصر ، فقد دخلت مصر فى إتفاق مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتنفيذ برنامج للتثبيت الإقتصادى والتصحيحات الهيكلية. ومن عناصر هذا البرنامج تحرير تجارة مصر الخارجية وإلغاء الدعم الذى كانت تمنحه الدولة لعدد كبير من السلع والخدمات. والسؤال المطروح هو اذا كانت البلاد الصناعية تتمسك بحماية إنتاجها الزراعى إلى الحد الذى هدد بفشل دورة أوروجواى بأكملها واذا كانت تقدم للمنتجين الزراعيين وغيرهم كل أنواع الدعم فلماذا يتمسك البنك والصندوق بمطالبة مصر وغيرها من البلاد النامية بتحرير تجارتها الخارجية وإلغاء الدعم مع ما

ينطوى عليه ذلك من خطر إنهيار الصناعة الوطنية أمام منافسة أجنبية لا تقوى على مواجهتها؟ والجواب على ذلك أن ثمة فرقاً كبيراً بين حماية وحماية كما أن هناك فرقاً كبيراً بين دعم ودعم. أما الحماية فقد سارت مصر مدة طويلة على سياسة تجارية شديدة التقييدات أدت إلى حجب المنافسة الأجنبية وإعطاء المنتج المحلى فى عدد كبير من الأنشطة الإقتصادية رخصة إستغلال السوق المحلية بأسعار تزيد كثيراً عن نظائرها فى الأسواق العالمية مع نوعية لا نحسد عليها. واعتمدت سياستنا التجارية على كل أنواع القيود الجمركية وغير الجمركية للتحكم التام فى مدى المنافسة المسموح بها. ويشمل ذلك الحظر المطلق على عدد كبير من الواردات وفرض قيود كمية على عدد آخر وتطبيق رسوم جمركية بالغة الإرتفاع تتجاوز ١٠٠٪ أو١٥٠٪ فى بعض الحالات. وترتب على تلك السياسة هدر إقتصادى جسيم وإختلالات حادة فى توزيع الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة وتجاهل مبدأ الميزات النسبية وإستبعاد المنافسة وهى كما نعرف من أهم الحوافز الرئيسية على الإجادة والكفاءة.

وبديهى أن هذا الوضع يختلف إختلافاً جذرياً عن مدى الحماية المطبقة فى البلاد الصناعية ، فإن هذه البلاد لا تعرف الحظر المطلق على الواردات إلا لأسباب صحية أو أخلاقية أو أمنية ولا تعرف التقييد الكمى إلا على سبيل الإستثناء البحت. وما يذكر أحيانا عن إنتشار النزعة الحمائية فى البلاد الصناعية لا يعنى أن تلك البلاد إنتقلت إلى وضع شبيه بالأوضاع القائمة فى عدد كبير من البلاد النامية ، فهى حريصة على بقاء القنوات مفتوحة مع المنافسة

الأجنبية وتعتمد بصفة أساسية على الأدوات السعرية - أى التعريفة الجمركية - للحماية وفى الحالات التى تلجأ فيها إلى أدوات غير سعرية فهى تفعل ذلك بصفة مؤقته وعلى سبيل الإستثناء دون أن تغير الطابع الغالب لنظامها الإقتصادى وهو طابع المنافسة بين المنتجين المحليين فى كل صناعة والمنافسة مع المنتجين الأجانب. وهذا صحيح حتى بالنسبة لأعلى درجات الحماية في البلاد الصناعية مثل الحماية الزراعية فى المجموعة الأوروبية أو إجراءات الحمائية الجديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

نخلص من ذلك إلى أن سياستنا التجارية قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى كانت سياسة غير إقتصادية باهظة التكاليف. ولاشك أن ما قامت به الحكومة المصرية فى سبيل تغيير تلك السياسة والإتجاه نحو سياسة أخرى أقل تقييداً وأكثر إنفتاحاً على العالم الخارجى خطوة فى الإتجاه الصحيح. ولم يكن من المتصور أو من الممكن إستمرار سياسة الإنغلاق والتقييد التى كانت سائدة قبل الإتفاق مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وليس من الصعب أن ندرك عدم ارتياح المنتج المحلى لهذا الإتجاه. فإن المنتج الذى يألف الفراش الوثير الذى يوفره الحظر المطلق أو التقييد الكمى أو الرسوم الجمركية التى تتجاوز مائة فى المائة - مثل هذا المنتج ينظر إلى سياسة التحرير بقدر كبير من الإرتياب والإنزعاج. وهو يرى الخطر الذى يهدد أرباحه بعد فتح باب المنافسة الأجنبية ولكنه لا يرى الضرر الأكبر الذى يعود على الإقتصاد القومى من السياسة الإنغلاقية. وهذا لا يعنى بحال من الأحوال الإنتقال فجأة من سياسة

شديدة التقييد إلى أخرى شديدة الإنفتاح دون فترة إنتقالية تسمح للمنتج بأن يتواءم تدريجياً مع الظروف الجديدة. هذا التحول المفاجىء غير مطلوب. وينبغى أن نعرف أن الخيار المطروح ليس بين الحظر المطلق والحرية المطلقة. بل إن هناك درجات من الحماية ، ومن واجب صانع السياسة أن ينتقل تدريجياً من درجة عالية للحماية إلى درجة أقل منها إلى أن يصل إلى المستوى المعقول من الحماية السعرية دون أن يصل بالضرورة إلى الحرية المطلقة للتجارة. وفى كل نقله لابد أن يفسح المجال أمام المنتج المحلى حتى يتمكن من مواجهة الوضع الجديد. والمهم أن تتغير أساليب الحماية الجمركية بحيث تتحول من الأساليب الكمية إلى الأساليب السعرية ومن الأساليب السعرية بالغة الإرتفاع إلى الأساليب السعرية المعتدلة. وهذا هو جوهر برنامج الإصلاح الإقتصادى وهو أيضاً ما تنص عليه إتفاقية الجات. وقد يتساءل البعض لماذا هذه المعارضة الشديدة للأساليب الكمية. السبب أن الأساليب الكمية تختلف عن الأساليب السعرية للحماية من حيث إفتقارها إلى الشفافية. فإذا فرضنا رسماً جمركياً مقداره خمسين فى المائة مثلاً على الواردات من سلعة معينة لحماية الإنتاج المحلى ، فإننا نعرف تماماً مقدار الدعم الذى نمنحه للمنتج عن طريق مثل تلك الحماية. ولكن اذا لجأنا إلى أسلوب كمى بالحظر المطلق أو بتحديد الكمية المسموح بإستيرادها فإننا لا نعرف تماماً مقدار الدعم الممنوح. فى مثل هذه الحالات هناك تعتيم على مقدار الحماية ومن ثم على التكلفة الحقيقية التى يتحملها الإقتصاد المصرى.

هذا عن الحماية: ويقال مثل ذلك بالنسبة للدعم. هناك فرق كبير بين سياسة الدعم التى كانت مطبقة فى مصر قبل تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى وبين سياسة الدعم التى تطبقها بعض البلاد الصناعية. الواقع أنه لا توجد دولة لا تلجأ إلى الدعم بصورة أو أخرى. ولكن الفرق بين دعم مكروه وآخر مرغوب فيه يرجع إلى إعتبارات ثلاثة:

الإعتبار الأول : إلى أى حد يعتبر الدعم إستثناء من القاعدة العامة وإلى أى حد يعتبر الدعم "طريقة حياة"؟ في البلاد الصناعية القاعدة أن سعر كل سلعة لابد أن يعكس تكلفتها الحقيقية وسعر كل عنصر من عناصر الإنتاج لابد أن يعكس ندرته الحقيقية. نعم هناك إستثناءات من هذه القاعدة. ولكنها تبقى فى دائرة الإستثناء ولا يمكن أن تصل إلى الدرجة التى تلغى القاعدة الأصلية. ويترتب على ذلك أن آلية الأسعار تعمل عملها المفترض فى النظام الإقتصادى وهو توجيه الموارد إلى الفروع المختلفة على النحو الذى يعظم الناتج القومى الكلى ويعظم الاشباع الكلى لجموع المستهلكين.

أما في بعض البلاد النامية – ومن بينها مصر – فإن القاعدة أصبحت إستثناء والإستثناء أصبح قاعدة. فقد جرت الدولة على تحديد الأسعار تحديداً رسمياً لإعتبارات اجتماعية ودون نظر للتكلفة الحقيقية ودون نظر للندرة النسبية. فى مثل هذه الظروف لم يعد جهاز السعر أداة لتوجيه الموارد وإنما أصبح أداة فى يد الدولة لتوزيع الدخل القومى عن طريق خفض بعض الأسعار إلى ما دون التكلفة ورفع البعض الآخر إلى ما يجاوز التكلفة بحيث أصبحت

السمة الغالبة هى سيادة أسعار غير اقتصادية بكل ما يعنيه ذلك من هدر إقتصادى. فى مثل هذا النظام تلجأ الدولة إلى سياسة الدعم على نطاق واسع لكى تسد الفجوة بين السعر الإجتماعى والتكلفة الحقيقية وتعمل على تمويل ذلك إما بطبع النقود مما يؤدى إلى تفاقم الضغوط التضخمية وإما بفرض ضرائب غير مباشرة باهظة على سلع أو خدمات أخرى مما يؤدى إلى إرتفاع أسعارها.

الإعتبار الثانى : الذى يفرق بين دعم وآخر هو ما اذا كان الدعم موجها إلى سعر سلعة معينة وما اذا كان موجها إلى دخل فئة أو طبقة أو منطقة معينة. دعم الأسعار يؤدى كما ذكرنا إلى سيادة أسعار غير إقتصادية وحدوث تشوهات سعرية ذات تكلفة باهظة. أما دعم الدخول الذى لا يرتبط بسلعة معينة وإنما يستهدف مساعدة فئة معينة أو طبقة معينة مثل فئة المزارعين بصفة عامة أو الأمهات دون عائل أو غير ذلك من وسائل الدعم الدخلية فهى مقبولة إقتصادياً ومرغوبة إجتماعياً طالما أنها تستند إلى إعتبارات موضوعية ظاهرة. كذلك الحال بالنسبة لدعم بعض المناطق الفقيرة أو المتخلفة.

الإعتبار الثالث : هو مدى قدرة الدولة على تمويل سياسة الدعم سواء كانت سعرية أو دخلية. وهذا أمر يتوقف على النسبة بين تكلفة سياسة الدعم وحجم الإقتصاد القومى. فإذا قيل إن تكلفة الدعم فى الولايات المتحدة الأمريكية أو المجموعة الأوروبية ثلاثين أو أربعين مليار من الدولارات سنوياً فإن هذ ا يدخل فى باب التفاهات بالنسبة لإقتصاد قومى يبلغ حجمه ستة تريليون دولار(كل تريليون يعادل مليون مليون دولار). وهذا يختلف كل الإختلاف عن وضع تكون

تكلفة الدعم فيه خمسة أو ستة مليار جنيه بالنسبة لإقتصاد قومى يبلغ حجمه الكلى مائة مليار جنيه.

هذه الإعتبارات الثلاثة تشكل الفرق بين سياسة الدعم فى البلاد الصناعية وبينها فى معظم البلاد النامية. فهى فى البلاد الصناعية إستثناء وليس القاعدة بحيث لا تؤدى إلى إنتشار الأسعار غير الإقتصادية فى كل أجزاء الإقتصاد وهى تتجه بصفة أساسية إلى دعم الدخول أو المناطق الكاسدة وليس إلى دعم الأسعار كما أن تكلفتها جد محدودة بالقياس إلى حجم الإقتصاد القومى.

يقال أحياناً أن تحرير التجارة الخارجية يؤدى إلى إغراق الأسواق بالسلع المستوردة من بلاد - مثل بلاد شرق آسيا - تقوم بدعم صادراتها بكل أنواع الدعم غير المتاحة للمنتج المصرى ولا يستطيع المنتج المصرى الوقوف على قدميه أمام هذه المزاحمة حيث تباع السلعة الأجنبية بأسعار متدنية لا يمكن للإنتاج المحلى أن يجاريها.

والجواب على ذلك وجوب التفرقة بين الإغراق بالمعنى الإقتصادى لهذه الكلمة وبين المنافسة الأجنبية التى لا تنطوى على إغراق بهذا المعنى ، الإغراق يقصد به بيع السلعة فى سوق التصدير بسعر يقل عن السعر الذى تباع به فى بلد إنتاجها أو بسعر يقل عن تكلفتها وكثيراً ما يلجأ المنتج الأجنبى إلى هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة فى أسواق التصدير ، ولكن اذا توافرت شروط الإغراق كما هو محدد فى الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) فإن

الإتفاقية تعطى للبلد المتضرر الحق فى فرض ضريبة ضد الإغراق ولكن يحدث كثيراً ألا يكون هناك إغراق بهذا المعنى ولكن منافسة بأسعار لا يقوى المنتج المحلى على مزاحمتها. فى هذه الحالة إذا كان إنخفاض سعر السلعة يرجع إلى إعانة تمنحها الدولة الأجنبية لمنتجيها فإن إتفاقية الجات تعطى البلاد المتضررة الحق فى فرض ضريبة تعويضية على السلعة المستوردة.

نخلص من ذلك إلى أن تحرير التجارة الخارجية الذى تفرضه إتفاقية الجات أو برنامج الإصلاح الإقتصادى فى مصر لا يمنع من حماية الإنتاج الوطنى ولا ينفى حق المنتج فى مدة كافية للمواءمة مع الوضع الجديد ولا يمنع الدولة من إتخاذ الإجراءات الفعالة ضد الإغراق أو ضد الدعم غير المشروع.

الجات والنظام الإقتصادى العالمى

لم يكن أحد يسمع عن شىء إسمه الجات إلى وقت قريب. غير ان الوضع تغير إلى حد كبير بعد إبرام الإتفاقية الأخيرة فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣. أصبحت كلمة الجات تتردد كثيراً فى الصحف السيارة وعلى لسان صانعى السياسة ورجال الأعمال والإقتصاديين وفى عدد كبير من الندوات والمؤتمرات. ماذا يعنى الجات بالنسبة للبلاد النامية وماهو الدور الذى يقوم به فى الإقتصاد العالمى. أولاً الأسم. كلمة الجات مركبة من الأحرف الأولى الإنجليزية للإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. ويمثل الجات أحد الأركان الثلاثة التى يقوم عليها الإقتصاد العالمى. أما الركنان الآخران فهما صندوق النقد

الدولى والبنك الدولى. ومن المعروف أن قواعد النظام الإقتصادى العالمى وضعت قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بمقتضى إتفاقية بريتون وودز التى انشأت صندوق النقد الدولى لكى يكون حارساً على النظام النقدى الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير لكى يكون حارساً على النظام المالى الدولى. مهمة الصندوق وضع القواعد التى تحكم سلوك كل دولة بالنسبة لأسعار الصرف وسياسة ميزان المدفوعات ووسائل تمويل العجز الخارجى على النحو الذى لا يلحق ضرراً بالبلاد الأخرى ولا يتعارض مع اعتبارات الاستقرار الإقتصادى والتنمية. ومهمة البنك الدولى مساعدة البلاد الأعضاء وخصوصاً البلاد النامية بتقديم قروض طويلة المدى لتمويل المشروعات اللازمة لعملية التنمية وتشجيعها على تطبيق السياسات الإقتصادية التى تكفل الاستخدام الأمثل للموارد. وكان المفترض أن تستكمل أركان النظام الاقتصادى العالمى بانشاء منظمة التجارة الدولية لكى تعمل على تنمية التجارة بين البلاد الأعضاء وتضع قواعد السلوك فى هذا المجال. وفعلاً انعقد مؤتمر التجارة والعمالة فى هافانا- كوبا- سنة ١٩٤٧ وأسفر المؤتمر عن الميثاق المعروف بميثاق هافانا الذى حاول وضع الأساس لمنظمة التجارة الدولية وتحديد إختصاصاتها. وكانت الفكرة أن يقوم الاقتصاد العالمى على هذا الثالوث الذى يتكون من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة الدولية. وبهذا تكتمل المؤسسات التى تشرف على الاقتصاد العالمى فى المجالات النقدية والمالية والتجارية. غير أن هذا التصور لم يكتب له النجاح بعد أن رفض الكونجرس الأمريكى المصادقة على ميثاق هافانا نظراً لإحتوائه على

بعض الأحكام التى تنادى بتدخل الحكومات في سير التجارة الدولية وتعطيل قوى الطلب والعرض فى بعض المجالات. ومن ثم سقطت منظمة التجارة الدولية إذ لم يكن من الممكن قيامها دون مشاركة الولايات المتحدة الامريكية التى كانت تمثل حينذاك مايقرب من نصف الناتج القومى العالمى. غير أن بعض البلاد الصناعية - ومن بينها الولايات المتحدة الامريكية - وعدد محدود من البلاد النامية رأت أن ما لايدرك كله لا يترك كله. ومن ثم قررت أن تأخذ من ميثاق هافانا ذلك الجزء الذى يتعلق بتحرير التجارة الدولية وأن تضعه موضع التنفيذ ومن هنا كانت الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو الجات وهى تمثل جزءاً فقط من ميثاق هافانا. أما الأجزاء الأخرى فهى تلك الأجزاء التى اصطدمت باعتراض الكونجرس الإمريكى ومن ذلك تثبيت أسعار المواد الأولية ومنع الممارسات الاحتكارية فى التجارة الدولية وتنظيم انتقال التكنولوجيا وتأمين وتمويل الصادرات وقد دخلت هذه المسائل فيما بعد فى اختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يسمى اختصاراً الانكتاد الذى انشىء سنة ١٩٦٤.

تقوم الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) على ثلاثة مبادىء رئيسية :

الأول : هو تحرير التجارة الدولية مما يرد عليها من قيود تعريفية وغير تعريفية. والمقصود بالقيود التعريفية هى الرسوم الجمركية. أما القيود غير التعريفية فهى تشمل عدداً كبيراً من معوقات التجارة الدولية ومن أهمها القيود الكمية مثل حصص الإستيراد وأذون الإستيراد واشتراط إيداع نسبة من قيمة الواردات

ودعم الصادرات وغير ذلك. تحرير التجارة هو الهدف الإساسى من الجات. فان البلاد الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ملتزمة بالعمل على إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية أو على الأقل تخفيفها. غير أن الإزالة أو التخفيف لا تتم من كل بلد بمعزل عن البلاد الأخرى ولكن فى إطار مفاوضات متعددة الإطراف تضم كل البلاد الأعضاء. وتقوم تلك المفاوضات على أساس مبدأ التبادلية بمعنى أن ما تعرضه كل دولة من إزالة أو تخفيف يكون مشروطا بحصولها على عروض مماثلة من البلاد الأخرى بحيث تتعادل الفوائد التى تحصل عليها كل دولة. أى أن تخفيف الحواجز الجمركية أو غير الجمركية من جانب لابد أن يقابلة تخفيف معادل فى القيمة من الجانب الآخر. ومتى تم الإتفاق على مستوى معين للتعريفة الجمركية فى اطار المفاوضات أصبحت الدولة ملتزمة بهذا المستوى ولا يجوز لها بعد ذلك رفع التعريفة الجمركية إلا من خلال مفاوضات أخرى أو إجراءات محددة. وتسمى التعريفة حينذاك بأنها تعريفة مربوطة.

المبدأ الثانى : هو عدم التميز بين البلاد المختلفة فى المعاملات التجارية وهذا هو المبدأ المعروف بشرط أولى الدول بالمراعاة. ومعناه أن أية ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر لابد أن تنسحب تلقائيا إلى كل البلاد الأخرى دون مطالبة بذلك. فإذا منحت إحدى البلاد الإعضاء فى الجات تخفيضا أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلعة مستوردة من بلد معين فان هذا التحفيض أو الإعفاء يسرى على نفس السلعة المستوردة من كل البلاد الأخرى. وبذلك تتساوى كل البلاد الأعضاء فى ظروف المنافسة فى الأسواق الدولية. بعبارة أخرى فإن شرط أولى الدول بالمراعاة يعنى المساواة فى

المعاملة بين كل البلاد المتجرة. ولا يعنى كما قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى منح رعاية خاصة لاحدى الدول علي حساب البلاد الأخرى.

المبدأ الثالث : هو الإعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية اذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية. بعبارة أخرى فان حصص الاستيراد وما جرى مجراها يعتبر من المحرمات فى نظام الجات. فاذا كان ولابد من التقييد لاعتبارات تتعلق بحماية الصناعة الوطنية أو لعلاج عجز فى ميزان المدفوعات فانه ينبغى الالتجاء إلى الوسائل السعرية (أى التعريفة الجمركية) وليس إلى الوسائل الكمية أو غير التعريفية.

وقد يتساءل البعض لماذا هذه المعارضة الشديدة للأساليب الكمية. السبب أن الأساليب الكمية تختلف عن الأساليب السعرية من حيث افتقارها إلى الشفافية. فاذا فرضنا رسماً جمركياً مقداره خمسين فى المائة مثلاً على الواردات من سلعة معينة لحماية الانتاج المحلى فاننا نعرف على وجه التحديد مقدار الدعم الذى يتمتع به المنتج المحلى عن طريق تلك الحماية. ولكن اذا لجأنا إلى أسلوب كمى بالحظر الكلى أو بتحديد الكمية المسموح بإستيرادها فاننا لا نعرف تماماً مقدار الدعم الممنوح. فى مثل هذه الحالات هناك تعتيم على مقدار الحماية ومن ثم على التكلفة الحقيقية التى ينطوى عليها هذا النوع من الحماية. لهذه الإعتبارات فإن الجات يقف موقف العداء من الأساليب الكمية إلا فى حالات إستثنائية نصت الإتفاقية عليها صراحة وذلك فى السلع الزراعية وفى حالة عجز خطير فى ميزان المدفوعات أو حالة الزيادة المفاجئة للواردات من سلعة معينة

مما يهدد الانتاج المحلى من نفس السلعة بضرر جسيم.

هذه هى المبادىء الثلاثة التى تحكم نظام الجات وهى تحرير التجارة ومبدأ عدم التمييز والاعتماد على الوسائل السعرية دون الكمية فى تقييد الواردات. ونستطيع أن نفهم لماذا لم تكن البلاد النامية فى أى وقت من الأوقات شديدة الحماس للمبادىء التى يقوم عليها الجات. فإن تقييد التجارة كان من المبادىء الأساسية التى تقوم عليها استراتيجية التنمية خصوصاً عند انشاء الجات. كذلك فقد رأت البلاد النامية أن مبادىء عدم التمييز والتبادلية وعدم اللجوء إلى الوسائل الكمية لا تأخذ بعين الاعتبار ظروفها الخاصة. ولاشك أن هذه الاعتبارات تفسر أن الجات بقى مدة طويلة بعد انشائه يفتقد الصفة العالمية. فقد بدأ بعضوية ٢٣ دولة أغلبها من البلاد الصناعية مع عدد محدود جداً من البلاد النامية خصوصاً من أمريكا اللاتينية. وكان ينظر إليه على أنه منتدى الأغنياء. ومن ثم فقد انصرفت البلاد النامية إلى انشاء منظمة أخرى موازية للجات تكون أكثر إهتماماً بظروفها الخاصة وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية. وأدى ذلك إلى انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بالأنكتاد سنة ١٩٦٤ بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس مختلفة تماماً عن الأسس التى قام عليها الجات. فهو لا يعلق أهمية كبيرة على تحرير التجارة الخارجية للبلاد النامية. كذلك يرفض الانكتاد مبدأ عدم التمييز ويرى وجوب أن يقوم النظام التجارى الدولى على أساس اعطاء مزايا خاصة للبلاد النامية دون غيرها ويرفض مبدأ التبادلية فى المفاوضات متعددة الأطراف ويطالب البلاد الصناعية بتخصيص نسبه معينة من دخلها القومى لمساعدة البلاد النامية.

وبالجملة فقد نشأ الانكتاد لكى يعكس مطالب الجنوب فى مواجهة الشمال ويمكن النظر إليه على أنه الفكرة المضادة لفكرة الجات. ومن المهم أن نذكر أن الفلسفة التى قامت عليها منظمة الانكتاد كانت تعكس إلى حد كبير استراتيجية التنمية التى سادت خلال فترة الستينات وهى استيراتيجية الاحلال محل الواردات فى ظل تقييد شديد للتجارة الدولية. ولم يجد الجات مفراً من أن يتماشى مع هذه الموجة الصاعدة وانعكس ذلك فى تعديل الاتفاقية الأصلية بإضافة ما يسمى بالجزء الرابع الذى أصبح نافذ المفعول منذ ١٩٦٦. وهو يقرر صراحة أن البلاد النامية لابد أن تعامل معاملة خاصة وتفضيلية فى تطبيق أحكام الاتفاقية العامة وأدى ذلك إلى موافقة الجات على نظام التفضيلات العامة الذى تقرر فى اطار الانكتاد فى أوائل السبعينات رغم أنه ينطوى على مخالفة صريحة لمبدأ عدم التمييز حيث انه يعفى معظم السلع الصناعية التى تصدرها البلاد النامية إلى أسواق البلاد الصناعية من الرسوم الجمركية. وقد شهدت الفترة التى اعقبت ١٩٦٦ انضمام عدد كبير من البلاد النامية إلى الجات بعد أن وجدت ان الجزء الرابع يعطيها ما هى فى حاجة إليه من حماية كما أنه يعاملها معاملة تفضيلية فى ضوء متطلبات التنمية. وانضمت مصر إلى إتفاقية الجات سنة ١٩٧٠ وكذلك إنضمت بعض البلاد العربية الأخرى ومنها الكويت والمغرب وتونس والبحرين ويبدو أن عدداً من البلاد العربية فى طريق الانضمام على أثر نجاح دورة أوروجواى.

الجات وتحرير التجارة الدولية

كان الهدف الأساسى من أنشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية. إلى أى حد نجح فى تحقيق هذا الهدف. دعنا نركز النظر على الفترة التى إنقضت من وقت إنشائه سنة ١٩٤٧ إلى بدء دورة أوروجواى فى بونتا دل استا سنة ١٩٨٦ وهى تغطى مايقرب من أربعين عاماً. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وكانت دورة أوروجواى هى الدورة الثامنة. وقد تمخضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للحواجز الجمركية خصوصاً فى مجال السلع الصناعية. وكان من أهم هذه الدورات دورة كندى فى النصف الأول من عقد الستينات وهى التى إنتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين البلاد الصناعية بما يعادل خمسين فى المائة فى المتوسط من مستوى التعريفات التى كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٦٠. ولاتقل عنها أهمية دورة طوكيو التى إستغرقت النصف الثانى من عقد السبعينات وإنتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين فى المائة فى المتوسط من مستوى التعريفات التى كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٧٥. وقد ترتب على دورات المفاوضات المتعاقبة فى إطار الجات تحفيض كبير فى التعريفات الجمركية ويقدر أن تلك الرسوم فى البلاد الصناعية إنخفضت من متوسط ٤٠٪ تقريباً سنة ١٩٤٧ إلى أقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو. ولاشك أن ذلك يعتبر من أكبر إنجازات الجات. فلم تعد الرسوم الجمركية قيداً يعتد به فى العلاقات التجارية فيما بين البلاد الصناعية. وحتى إذا صح القول إن صادرات البلاد النامية مازالت

تصطدم بعقبات هامة فى أسواق البلاد الصناعية خصوصاً فى مجال القيود غير التعريفية فلا يجوز أن ننسى أن التجارة الدولية بين البلاد الصناعية وهى التى نالها أكبر حظ من التحرير تمثل مايربو على سبعين فى المائة من مجموع التجارة العالمية.

ومن المعروف أن الفترة التى تمت فيها عملية تحرير التدفقات السلعية فى إطار الجات هى أيضاً الفترة التى شهدت نمواً لانظير له فى التجارة الدولية وفى حجم النشاط الإقتصادى العالمى بصفة عامة. ففى الفترة بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٨٠ زاد الناتج القومى الإجمالى العالمى زيادة حقيقية بما يعادل ٤٪ سنوياً. وهذه الزيادة غير مسبوقة حتى خلال أشد الفترات إنتعاشا فى الإقتصاد العالمى وهى الثلاثين سنة التى سبقت الحرب العالمية الأولى. غير أن نمو التجارة الدولية فيما بين ١٩٥٠ و١٩٨٠ كان أكثر لفتا للنظر. ففى خلال تلك الفترة زادت التدفقات السلعية الدولية زيادة حقيقية بمعدل ٨٪ سنوياً فى المتوسط أى أنها زادت بما يعادل ضعف زيادة الناتج القومى الإجمالى. وهذه زيادة أيضاً لا سابقة لها. إلى أى حد كان تحرير التجارة الدولية خلال هذه الفترة مسئولا عن هذا الإزدهار فى الإقتصاد العالمى. من المؤكد أن تحرير التجارة الدولية لم يكن العامل الوحيد. فلايجور أن ننسى أن تلك الفترة شهدت فتوحات تكنولوجية باهرة خصوصاً فى عالم المواصلات والإتصالات والألكترونات والحاسبات ووسائل النقل. وكان لهذا أثره الكبير فى إعطاء دفعة للنشاط الإقتصادى. غير أن تحرير التجارة كان أحد العوامل الهامة سواء كان التحرير على الصعيد العالمى فى نطاق الجات أو على الصعيد الإقليمى فى إطار السوق الأوروبية المشتركة

وبلاد منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

ورغم أهمية الإنجازات التى تمت فى إطار الجات خلال الفترة التى سبقت دورة أورجواى فإن عملية التحرير ظلت قاصرة فى ثلاثة مجالات أساسية. أما المجال الأول فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى. ذلك أن عملية التحرير إنصبت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة فى التجارة بين البلاد الصناعية. أما السلع ذات الأهمية الخاصة فى التجارة بين البلاد النامية والبلاد الصناعية فانها لم تحظ بنفس الدرجة من العناية. ولا يرجع ذلك إلى رغبة فى التمييز ضد البلاد النامية. ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية. وبديهى أن يكون إهتمامها مركزاً على السلع التى تعنيها فى المقام الأول. أما البلاد النامية فإنها لم تكن تقوم بدور يذكر فى تلك المفاوضات. وذلك لأنها لم تكن مستعدة لإجراء تخفيضات ذات بال فى القيود التعريفية وغير التعريفية التى تطبقها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث فى تلك المفاوضات. واكتفت بالاستفادة من التخفيضات التى تتفق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التمييز الذى يقضى بأن تنسحب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائرالبلاد الأخرى سواء إشتركت أو لم تشترك فى المفاوضات. هذا هو الوجه الأول لقصور عملية التحرير فى إطار الجات. ويتخلص فى أن الدورات السابقة على دورة أوروجواى مرت مرور الكرام على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية. وكانت نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية فى البلاد الصناعية مرتفعة على

صادرات البلاد النامية من السلع كثيفة العمل مثل المصنوعات الجلدية والزجاجية والأثاث والسجاد وما شابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد النامية إستفادت منذ أوائل السبعينات من تطبيق النظام العام للتفضيلات الذى أعفى صادراتها الصناعية من الرسوم الجمركية. ولكن نظام التفضيلات لم يمس القيود غير التعريفية التى بقيت عقبة كؤودا في وجه صادرات عدد كبير من السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية يتمثل فى معاملة سلعة المنسوجات والملابس. فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تماماً من نظام الجات واخضعت التجارة الدولية فيها لإتفاقية خاصة هى إتفاقية المنسوجات التى كانت مقصورة فى البداية على المنسوجات القطنية غير أنها إتسعت سنة ١٩٧٤ لكى تشمل كل المنسوجات والملابس من القطن أو غيره سواء كانت من الألياف الطبيعية أو المصطنعة. وتضم إتفاقية المنسوجات أهم البلاد المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة. وهى تقوم على أساس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد وتجدد مرة كل خمس سنوات أى أنها تقوم على نظام القيود الكمية وهى المحرمة طبقاً لنظام الجات. ولاتخفى أهمية صناعة المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية. فهى السلعة التى تتمتع فيها بأكبر ميزه نسبية. ولو أن مبادىء الجات طبقت على هذه الصناعة منذ البداية لانفردت البلاد النامية بالنسبة الساحقة منها إنتاجاً وتصديراً. غير أن ذلك لم يحدث فإن صناعة المنسوجات لم تخضع فى يوم من الأيام لمبادىء الجات. بل إنها خضعت لنظام خاص بها فى

إطار إتفاقية المنسوجات التى تخرجها تماماً من دائرة المبادىء التى يسعى الجات إلى تحقيقها. وهكذا حرمت البلاد النامية من الإستفادة من تحرير التجارة فى أهم صناعة تتمتع فيها بميزات نسبية واضحة. وبقى الحال كذلك إلى دورة أوروجواى التى إسفرت عن إتفاق على إنهائها بعد فترة إنتقالية تمتد عشر سنوات إبتداء من أول يناير ١٩٩٥.

وأخيراً فشل الجات فى علاج مشكلة القيود التعريفية وغير التعريفية التى تعوق التجارة الدولية فى السلع الزراعية. وهذا هو وجه القصور الثالث فى عملية التحرير. فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جداً خارج نطاق الدورات المتتالية من المفاوضات قبل دورة أوروجواى. ولا يرجع ذلك إلى مانع فى الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. فإن هذه تشمل من حيث المبدأ السلع الزراعية كما تشمل السلع الصناعية. ولكن البلاد الصناعية لم تشأ منذ البداية أن تتصدى للقيود التى ترد على التجارة الدولية فى السلع الزراعية. ويرجع ذلك إلى المكانة الخاصة التى تمثلها الزراعة فى النظام الإقتصادى كما ترجع إلى القوة السياسية الهائلة التى يتمتع بها المنتجون الزراعيون فى بعض البلاد الصناعية. ويصدق ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التى رفضت رفضاً قاطعاً أن تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية فى السلع الزراعية. وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة فى إتخاذ ماتراه من إجراءات حمائية تعريفية وغير تعريفية. الأمر الذى أدى إلى تشويه التخصيص الدولى فى هذا القطاع الهام كما أدى إلى الإضرار بالبلاد النامية التى تتمتع بميزة نسبية عالية فى الإنتاج

الزراعى مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وشيلى وأوروجواى وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى فى أفريقيا وآسيا. كذلك أمتد الضرر إلى البلاد الصناعية التى تتمتع بإمكانيات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا. وبقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نجحت دورة أوروجواى فى إخضاعها لأول مرة للقواعد التى تحكم التجارة الدولية فى السلع الصناعية.

هذه هى نواحى القصور التى إتسمت بها عملية التحرير فى نطاق الجات وتتمثل فى العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية ، وبقاء التجارة الدولية فى المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التى تحكم التدفقات السلعية الأخرى. ورغم الأهمية الكبيرة لتلك القطاعات فى التجارة الدولية فإنها تعتبر من قبيل الإستثناءات التى لا تغض من إنجازات الجات فى المجالات الأخرى. غير أن التراجع الكبير الذى طرأ على عملية التحرير وعلى دور الجات بصفة عامة جاء مع الإضطرابات التى عرفها الإقتصاد العالمى منذ عقد السبعينات والتى بلغت ذروتها فى النصف الأول من عقد الثمانينات. وكانت مظاهر ذلك إنهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة والأخذ بنظام الأسعار القائمة. وصاحب ذلك ارتفاع شديد فى أسعار الطاقة وتقلبات حادة فى أسعار العملات الرئيسية وخصوصاً الدولار والين اليابانى والمارك الألمانى وإرتفاع كبير فى أسعار الفائدة الدولية ثم تفجرت مشكلة المديونية سنة ١٩٨٢ وإنتشرت موجة الكساد التضخمى فى البلاد الصناعية والنامية. ولم تكن هذه البيئة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية. بل على

العكس من ذلك فإنها أدت إلى تعاظم النزعة الحمائية فى البلاد الصناعية وتجاهل مبادىء الجات مما أصاب النظام التجارى العالمى بنكسة شديدة وهدد بنشوب حرب تجارية بين البلاد الصناعية الكبرى. وكانت هذه هى الخلفية التى دفعت تلك البلاد إلى الدخول فى دورة أوروجواى خوفاً من الأضرار الكبيرة التى تعود عليها من إنهيار النظام التجارى العالمى الذى ساد فى ظل الجات.

الجات والطريق إلى دورة أوروجواى

أشرف الجات على سبع دورات للمفاوضات التجارية قبل دورة أوروجواى. وقد إستغرقت تلك الدورات مايزيد على ثلاثين سنة عن ١٩٤٧ إلى ١٩٧٩ بهدف تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية التى كانت تعوق التدفقات السلعية. وكانت عملية التحرير هذه من العوامل الهامة فى الموجة الإنتعاشية التى عرفها الاقتصاد العالمى خلال تلك الفترة. غير أن الاقتصاد العالمى دخل مرحلة من الاضطرابات الشديدة منذ أوائل عقد السبعينات. وكانت مظاهر ذلك إنهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابته سنة ١٩٧٣ والأخذ بنظام أسعار الصرف العائمة. واقترن ذلك بإرتفاع شديد فى أسعار الطاقة وتقلبات حادة فى أسعار العملات الرئيسية وخصوصاً الدولار والين اليابانى والمارك الإلمانى. وإنتشرت موجة الكساد التضخمى فى معظم البلاد الصناعية والنامية وتفجرت مشكلة المديونية الخارجية سنة ١٩٨٢ مع ظهور إختلالات شديدة فى موازين المدفوعات.

لم تكن هذه البيئة صالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية بل على العكس من ذلك. فإن موجة الكساد التضخمى وما صاحبها من إختلالات أدت إلى نكسة شديدة فى النظام التجارى العالمى. وإنعكس ذلك فى إنتشار موجة من الحماية الجمركية فى البلاد الصناعية وعلى وجه الخصوص فى الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية. وأصبحت تلك الموجة التى ظهرت واستفحلت خلال عقد الثمانينات معروفة فى الأدبيات الاقتصادية بما يسمى الحمائية الجديدة. وهى تسير فى خط مضاد تماماً لحركة التحرير التى عرفها العالم خلال العقود الثلاثة السابقة على عقد الثمانينات. وكان من أهم العوامل التى ساعدت على تآكل النظام التجارى العالمى وتراجع حرية التجارة هو ما طرأ من تغير على الأهمية الاقتصادية النسبية لليابان وبلاد شرق آسيا فى علاقتها مع البلاد الصناعية الأخرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شهد عقد السبعينات والثمانينات تعاظم الأهمية النسبية لليابان وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية وانعكس ذلك فى تفوق الصناعة اليابانية فى كل أسواق العالم بما فى ذلك سوق الولايات المتحدة نفسه. ومما زاد الأمر تعقيداً إن التفوق اليابانى لم يقف عند حدود الصناعات التقليدية ولكنه تجاوز ذلك إلى صناعات التكنولوجيا الرفيعة بما فيها تلك الصناعات التى كانت تعتبر إلى وقت قريب القلب النابض للاقتصاد الأمريكى مثل صناعة السيارات والإلكترونات والكهربائيات بأنواعها. بل إن اليابان بدت وكأنها انتزعت القيادة فى فروع جديدة تماماً مثل صناعة الإنسان الآلى وتطبيقاتها فى الصناعات والأنشطة المختلفة. ولم يكن الأمر أحسن حالاً فى علاقة

أمريكا ببلاد الحافة الاسيوية أو ما يسمى النمور الأربعة وهى كوريا الجنوبية وهونج كونج وتيوان وسنغافورة. هنا إيضا وجدت الولايات المتحدة نفسها عاجزة أمام إكتساح السوق الأمريكية فى عدد من الصناعات التقليدية وبعض الصناعات الجديدة. ويصدق ذلك على بلاد المجموعة الأوربية من حيث تراجع قدرتها التنافسية فى مواجهة المد القادم من اليابان والنمور الأربعة.

كانت هذه هى البيئة التى نبتت فيها الحمائية الجديدة فى بعض البلاد الصناعية ضد صادرات اليابان وبلاد شرق أسيا وبعض البلاد النامية الأخرى. وقد وصفت هذه الموجة الحمائية بأنها «جديدة» نظرا لالتجاء الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الصناعية الكبرى إلى إجراءات لم تكن معروفة من قبل لتقييد وارداتها من السلع الصناعية. فإن الطريق المألوف لتقييد الواردات هو فرض رسوم جمركية أو زيادة الرسوم الموجودة أو اخضاع تلك السلع لقيود كمية وغيرها من القيود غير التعريفية. غير أن الالتجاء إلى مثل هذه القيود يتعارض تعارضا صريحا مع التزامها فى اطار الجات. فإن أغلب الرسوم الجمركية فى البلاد الصناعية مربوطة ولا يجوز زيادتها بعمل انفرادى. والقيود غير التعريفية منافية لاتفاقية الجات. يضاف إلى ذلك ان الالتجاء إلى تقييد الواردات بعمل انفرادى قد يؤدى إلى إجراءات تقييدية مماثلة من الجانب الأخر مما يفتح الباب على مصراعيه أمام احتمالات الدخول فى حرب تجارية ليس فقط مع اليابان وبلاد شرق آسيا ولكن أيضا مع بلاد المجموعة الأوربية. فإن المنازعات التجارية كانت تنشب من حين إلى آخر بين هذه الأخيرة والولايات المتحدة الأمريكية. لهذه الاعتبارات لجأت

الولايات المتحدة إلى حماية صناعتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد من القيود تسمى القيود أو الإجراءات الرمادية وهى على ثلاثة أنواع. النوع الأول هو التقييد الاختيارى للصادرات وذلك بأن تدخل الولايات المتحدة فى اتفاق مع اليابان على أن تلتزم هذه الأخيرة بألا تزيد صادراتها إلى السوق الأمريكية عن حجم محدود أو عدد محدود من الوحدات. وطبقت هذه الطريقة بصفة خاصة على صادرات اليابان من السيارات وأجهزة الراديو والتليفزيون وغير ذلك من الأجهزة الالكترونية. وسارت بعض بلاد السوق الأوروبية على نفس الطريقة كما طبقت على بعض صادرات بلاد الحافة الاسيوية. النوع الثانى من القيود الرمادية هو التوسع الاختيارى فى الواردات وذلك بأن تدخل الولايات المتحدة فى اتفاق مع اليابان على أن تتوسع هذه الأخيرة فى وارداتها من الولايات المتحدة من سلع مثل الأرز واللحوم وحبوب الصويا وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية. النوع الثالث من الاجراءات الرمادية يتمثل فيما يسمى ترتيبات التسويق المنظم وقد طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان وبلاد شرق اسيا من السلع التى لا تخضع للتقييد الاختيارى. وذلك حيث لا تقوى الصناعة الامريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية. ومن ثم تلجأ إلى فرض قيود تعريفية أو غير تعريفية على الواردات استنادا إلى ما يسمى الشرط الوقائى فى اتفاقية الجات. ذلك أن الاتفاقية تجيز للبلاد الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية اذا زادت الواردات زيادة ضخمة مفاجئة تنطوى على ضرر جسيم أو تهديد بضرر جسيم للصناعة الوطنية. وقد توسعت الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الصناعية فى التمسك بالشرط

الوقائى فى حالات تتعارض مع الهدف الذى من أجله وضع هذا الشرط اذ أصبح الالتجاء إليه طريقة لمنع المنافسة الأجنبية وليس لمنع الضرر الجسيم كما تقضى بذلك الاتفاقية.

وليس من الصعب أن نعرف السبب فى تسمية هذه الاجراءات بالقيود الرمارية. فهى لا تتعارض صراحة مع أحكام الجات وفى الوقت نفسه لاتتفق معها. فلا هى بالصحيحة ولا هى بالباطله وإنما تقع فى منزلة بين المنزلتين. ففى حالة التقييد الاختيارى للصادرات والتوسع الاختيارى للواردات المفروض أن التقييد أو التوسع تم بالاتفاق بين الطرفين وهذا يرفع عنهما صفة البطلان. ولكنهما فى الوقت نفسه ينطويان على تقييد للتجارة الدولية بطريقة فى مثل مضاء القيود غير التعريفية وهذا يرفع عنهما صفة الصحة. ويصدق ذلك على التوسع فى التمسك بالشرط الوقائى. فهو فى ظاهرة استخدام لرخصة تسمح بها اتفاقية الجات ولكنه فى جوهرة تقييد غير مشروع للمنافسة.

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية نجحت إلى حد كبير فى احتواء المنافسة من اليابان وبلاد شرق اسيا عن طريق الإجراءات الرمادية إلا انه بات واضحا أن مثل تلك الإجراءات لا يمكن أن تزيد على أن تكون حلا مؤقتا لمشكلات التجارة الدولية. ومهما حاولت الولايات المتحدة وغيرها اضفاء صفة المشروعية على الحمائية الجديدة فإن مخالفتها لروح اتفاقية الجات ونصوصها لم تعد خافية. فهى فى جوهرها تناقض مبدأ حرية التجارة ، ومبدأ عدم التمييز وتتعارض مع الفلسفة التى رفعت الولايات المتحدة لواءها

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبات واضحا أن مثل تلك السياسة لابد أن تفضى عاجلاً أو آجلاً إلى حرب تجارية حيث تنتشر النزعة الحمائية فى كل بلاد العالم وهذا يهدد النظام التجارى الدولى برمته ويقفل الباب أمام نمو التجارة الدولية بكل ما يعينه ذلك من احتمالات حدوث موجه كسادية عارمة تدفع الاقتصاد العالمى نحو أزمة قد لا تقل فى حدتها عن الأزمة العالمية الكبرى التى حدثت فى أوائل الثلاثينات.

ومن هنا كان التفكير فى دورة جديدة تبعث الحياة من جديد فى النظام التجارى الدولى وتوقف التآكل الذى بدأ يصيب المبادىء التى قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتعكس التغييرات العميقة التى طرأت على الاقتصاد العالمى خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

غير أن دورة المفاوضات التى شعرت البلاد المختلفة بضرورتها لم تكن ذات مفهوم واحد. فالدورة المطلوبة فى نظر الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عما كان يدور فى ذهن البلاد النامية وبعض البلاد الصناعية. ففى نظر الولايات المتحدة لم يعد تحرير التجارة الدولية فى السلع الصناعية بنفس الأهمية التى كان يشغلها فى الدورات التجارية السابقة. ذلك أن الدورات السابقة نجحت فى تخفيض التعريفة الجمركية إلى حد كبير كما استطاعت دورة طوكيو ان تتصدى لمشكلة القيود غير التعريفية. نعم مازالت هناك قيود تعريفية وغير تعريفية تحتاج إلى مزيد من التخفيض. ولكن هذه المهمة فى ذاتها لم تكن تبرر فى نظر الولايات المتحدة بدء

دورة جديدة وعندها أن الوقت قد حان للتصدى لمشكلة التجارة الدولية فى السلع الزراعية وهى المشكلة التى لم تفلح الدورات السابقة فى علاجها مما أدى إلى شيوع كل أنواع القيود وتشويه نمط التخصيص الدولى فى السلع الزراعية.

ولم تقف الولايات المتحدة عند ادخال الزراعة لأول مرة فى دورة المفاوضات التجارية بل أنها طالبت بالتصدى لعدد كبير من القضايا الأخرى الجديدة. فقد أشارت الى تعاظم أهمية الخدمات فى العلاقات الاقتصادية الدولية وفى الهيكل الانتاجى لعدد كبير من البلاد الصناعية. ومن ذلك خدمات البنوك وشركات التأمين والمقاولات والنقل والسياحة وبيوت الخبرة وقد أصبحت تلك الخدمات مصدراً هاماً من مصادر الدخل لعدد كبير من البلاد. ومع ذلك فهى مازالت تخضع لقيود متعددة اذا ما ارادت احدى شركات الخدمات مزاولة نشاطها فى بلد غير بلدها. وهذا يتطلب فى نظرها إدخالها فى دورة المفاوضات لتخفيض أو إزالة القيود التى تعترض تدفقها بين البلاد المختلفة. غير أن البلاد النامية عارضت بشدة إدخال الخدمات دائرة المفاوضات على أساس أن اتفاقية الجات تتعلق فقط بالتدفقات الدولية السلعية ولا علاقة لها بالخدمات وان الحاق الخدمات بالسلع يتطلب تعديل الاتفاقية أو انشاء منظمة جديدة لتحرير التجارة فى الخدمات حيث أنها تثير مشكلات عديدة تختلف تماما عن المشكلات التى تثور فى تحرير التجارة الدولية فى السلع. وكاد أن يؤدى هذا الخلاف إلى اجهاض دورة المفاوضات قبل أن تبدأ الى أن تم التوصل إلى صيغة توفيقية. وتقضى تلك الصيغة ببحث موضوع الخدمات ولكن ليس باعتبارها من قضايا الجات ولكن

باعتبارها قضية تهم عدداً كبيراً من البلاد الأعضاء.

إلى جانب موضوع الخدمات أثارت الولايات المتحدة موضوعا جديدا آخر وهو الملكية الأدبية والفنية والصناعية. ويشمل ذلك عدداً من القضايا التى تؤثر فى التجارة الدولية ومن ذلك الغش التجارى والسرقات الفنية للموسيقى والأغانى والأفلام والأعمال الأدبية وتزييف العلامات التجارية وعدم احترام براءات الاختراع. يضاف إلى ذلك موضوع جديد آخر وهو يتعلق بالآثار التجارية لقوانين الإستثمار فى بعض البلاد. ومثال ذلك أن يشترط قانون الإستثمار على المستثمر الأجنبى ان يشتمل انتاج السلعة على نسبة معينة من الناتج المحلى وهو ما يسمى بالمكون المحلى أو أن يشترط تصدير نسبة معينة من الناتج أو تخصيص نسبة معينة للسوق المحلية. ويترتب على مثل هذه الاشتراطات تشوية التجارة الدولية وهى شبيهة فى اثارها بالقيود التعريفية وغير التعريفية.

وقد استطاعت البلاد الأعضاء فى الجات أن تتفق على جدول أعمال للدورة الجديدة يعطى شيئا لكل مجموعة من البلاد ويتضح ذلك من تصريح بونتادل إستا وهى مدينة فى أوروجواى فى سبتمبر ١٩٨٦ الذى أعطى النور الأخضر لبدء الدورة التى أصبحت تعرف بدورة أوروجواى تكريما للبلد الذى شهد الوصول إلى صيغة توفيقية مقبولة لجميع الأطراف. ويتبين من تصريح بونتادل ايستا أن دورة أوروجواى تتناول عددا من القضايا الجديدة التى لم تتناولها الدورات السابقة. وفى ذلك ارضاء للولايات المتحدة والبلاد الصناعية الأخرى المتعاطفة معها وتشمل تلك القضايا الحماية

الزراعية والخدمات وقضايا الملكية الأوربية والفنية والصناعية وقضايا الإستثمار. وفى نفس الوقت لم تهمل دورة أوروجواى القضايا التقليدية وخصوصا تلك التى لها أهمية خاصة للبلاد النامية ومن ذلك تخفيف القيود التعريفية وغير التعريفية، والعمل على الالغاء التدريجي لاتفاقية المنسوجات بحيث أن التجارة الدولية فى هذه السلع تصبح خاضعة للقواعد التى تحكم النظام التجارى الدولى فى سائر السلع ، وتخفيف الآثار الضارة التى تترتب على التصاعد فى التعريفة الجمركية للبلاد الصناعية مما يعوق عملية تصنيع المواد الأولية فى البلاد النامية ، وإعادة النظر فى نظام الجات من حيث سلطة الجات فى الرقابة على السياسات التجارية للبلاد الأعضاء ، ووضع الضوابط الواضحة فى استخدام الشرط الوقائى ، وسرعة الحسم فى المنازعات التجارية بما فى ذلك حق الجات فى التصدى عند الضرورة للمخالفات دون أن تتقدم البلاد المتضررة بشكوى. وفى كل هذه المسائل أو معظمها ارضاء للبلاد النامية.

الجات وتحرير الزراعة

بقيت التجارة الدولية فى السلع الزراعية خاضعة لعدد كبير من القيود التى تفرضها البلاد الصناعية والنامية لحماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الخارجية. وكذلك سارت بلاد كثيرة على تقديم دعم كبير للإنتاج الزراعى وللصادرات من السلع الزراعية. ولم تتمكن دورات المفاوضات التجارية السبع السابقة التى تمت فى

إطار الجات من التصدى لمشكلة الحماية والدعم فى القطاع الزراعى وذلك رغم أهمية السلع الزراعية فى التجارة الدولية وأهمية هذا القطاع لعدد كبير من البلاد والمنتجين والمستهلكين. وقد خرجت السلع الزراعية من دائرة مفاوضات تحرير التجارة لأن البلاد الصناعية تمسكت بهذا الإستثناء منذ قيام الجات. ومن ثم فقد إقتصرت عملية التحرير على التجارة الدولية فى السلع الصناعية. وبقى الحال بالنسبة للسلع الزراعية كما كان عليه غداة إنتهاء الحرب العالمية الثانية. بل زادت درجة الحماية والقيود الواردة على هذا القطاع. ويصدق ذلك بصفة خاصة على المجموعة الأوربية التى أسرفت إسرافاً شديداً فى حماية الزراعة ودعم الإنتاج والتصدير الزراعى تحت تأثير فرنسا. ومن المعروف أن فرنسا لا تنظر إلى قطاع الزراعة على أنه مجرد نشاط إقتصادى مثل غيره من الأنشطة ولكنه ذو أبعاد إجتماعية وسياسية على جانب كبير من الأهمية. ولعلنا نتذكر المكانة الفريدة للزراعة فى الفكر الإقتصادى الفرنسى عندما نادت مدرسة الطبيعيين فى القرن الثامن عشر بأن الزراعة هى النشاط الإقتصادى المنتج الوحيد على عكس الصناعة والتجارة التى تعتبر فى نظرهم من الأنشطة العقيمة. ليس معنى ذلك أن الفكر الإقتصادى للطبيعيين مازال سائداً فى فرنسا إلى الوقت الحاضر. ولكن مما لاشك فيه أنه يفسر إلى حد ما تلك الرابطة العاطفية بقطاع الزراعة. المهم أن فرنسا ومعها باقى بلاد المجموعة الأوربية نجحت فى إخراج التجارة الدولية فى السلع الزراعية من دائرة المفاوضات. ومن ثم فقد تمتع قطاع الزراعة فى بلاد المجموعة الأوربية بدرجة بالغة الإرتفاع من الحماية وانعكس ذلك فى تطبيق ما

يسمى بالسياسة الزراعية المشتركة. وتنطوى تلك السياسة على تطبيق ثلاثة أنواع من الحماية. النوع الأول يتمثل فى التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الغذائية المستوردة. وهى تأخذ أحياناً صورة التعريفة المتغيرة. بمعنى أنه لا يوجد رسم ثابت ولكنه يتغير تبعاً لتقلب مستوى الأسعار العالمية. فالرسوم الجمركية المفروضة على بعض السلع الزراعية الغذائية ترتفع عند إنخفاض الأسعار العالمية وتنخفض عند إرتفاع تلك الأسعار. والواقع أن التعريفة الجمركية المتغيرة معادلة فى آثارها للقيود الكمية حيث أنها تُمكن المجموعة الأوربية من التحكم فى مقدار المنافسة الأجنبية المسموح به فى أسواقها. وساعد على ذلك اللجوء فى بعض المواسم إلى نظام الحظر المطلق للواردات الزراعية وكذلك إستخدام المعايير الصحية والبيئية العالية لإستبعاد الواردات التى لا تصل نوعيتها إلى المستوى المطلوب. النوع الثانى من الحماية يتمثل فى الصور المختلفة للدعم الذى تقدمه حكومات المجموعة الأوربية للإنتاج الزراعى. وقد يتخذ الدعم صورة ضمان حد أدنى من الأسعار وإستعداد الحكومات للتدخل مشترية فى حالة نزول الأسعار عن هذا الحد الأدنى. وقد يتخذ صورة مدفوعات حكومية للمنتجين الزراعيين لبعض السلع أو فى بعض المناطق وهذا بالاضافة إلى الدعم العام عن طريق البحوث والتطوير والإرشاد. أما النوع الثالث من الحماية فانه يتمثل فى الدعم الذى يقدم للصادرات من السلع الزراعية وذلك بإعطاء المنتج الفرق بين السعر الداخلى المرتفع وسعر آخر منخفض يُمكنه من المنافسة فى أسواق التصدير. وقد ترتب على هذه الترسانة من الإجراءات الحمائية تشويه كبير فى التجارة الدولية

فى السلع الزراعية. فإن أثرها لا يقف عند حد إغلاق السوق الأوربية تقريبا فى وجه البلاد المصدرة لأصناف معينة من السلع الزراعية. وإنما يتجاوز ذلك إلى تحويل بلاد السوق الأوربية إلى منافسين فى أسواق التصدير العالمية فى سلع مثل القمح ومنتجات الألبان واللحوم مع أنها لا تتمتع فيها بأية ميزة نسبية. وكان ينبغى أن تكون مستوردة وليست مصدرة لتلك السلع. وبديهى أن مثل هذه السياسة تصيب بالضرر الكبير البلاد الزراعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندة وكذلك البلاد النامية التى تتمتع بمزايا نسبية واضحة فى السلع الزراعية وعلى رأسها الأرجنتين وشيلى وأوروجواى بالاضافة إلى عدد كبير فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبلاد الشرق الأوسط. وهى جميعاً ذات مصلحة هامة فى الصادرات الزراعية. صحيح أن الحماية الزراعية ليست قاصرة على بلاد المجموعة الأوربية. فهى موجودة فى صورة أو أخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً فى مجال دعم المنتجين لبعض السلع الزراعية. ولكن ما تفعله الولايات المتحدة أو غيرها فى هذا المجال يتضاءل أمام ما تفعله بلاد المجموعة الأوربية عن طريق السياسة الزراعية المشتركة. لذلك فإن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للدخول فى جولة جديدة من المفاوضات التجارية فى اطار الجات إلا بشرط طرح مشكلة الحماية الزراعية على مائدة المفاوضات بخلاف ما جرى عليه العمل فى الجولات السبع السابقة. ووافقت بلاد المجموعة الأوربية على هذا الشرط فى إعلان بونتا دل استا الذى أعطى إشارة البدء للدورة الثامنة المعروفة بدورة أوروجواى.

أسفرت دورة أوروجواى عن إتفاقية الزراعة وهدفها الأساسى هو تحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية وذلك عن طريق الإجراءات الآتية:

١- تحويل القيود الكمية المفروضة على الواردات من السلع الزراعية إلى قيود سعريه. ذلك أن الحماية الزراعية كانت تعتمد إلى حد كبير على القيود الكمية والقيود غير التعريفية وهذه أكثر تقييداً للتجارة الدولية من القيود السعرية ومن ثم فقد نصت الإتفاقية على إلتزام البلاد الأعضاء بتحويل تلك القيود إلى تعريفات جمركية ذات أثر حمائى معادل.

٢- تخفيض كل التعريفات الجمركية بما فى ذلك التعريفات التى تحولت من نظام القيود الكمية خلال فترة معينة مع مراعاة الظروف الخاصة للبلاد النامية التى لا تستطيع فتح أسواقها بنفس السرعة أو الدرجة التى تستطيعها البلاد المتقدمة. ومن ثم فقد نصت الإتفاقية على إلتزام البلاد المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية على الواردات الزراعية بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات، أما البلاد النامية فأن نسبة التخفيض ٢٤٪ فقط على أن يتم ذلك خلال عشر سنوات.

٣- تخفيض الدعم التى تمنحه الحكومات للإنتاج الزراعى. غير أن الإتفاقية أعفت بعض أنواع الدعم من التخفيض ومن ذلك دعم البحوث والتطوير والارشاد الزراعى ومقاومة الأمراض والآفات الزراعية وكذلك الدعم الذى يقدم لبعض المناطق أو لبعض المنتجين إذا كان غير مرتبط بحجم الإنتاج الزراعى. أما

فيما عدا ذلك فقد عملت الإتفاقية على تجميع كل أنواع الدعم فى رقم واحد يعبر عن مدى ما يتمتع به الإنتاج الزراعى من مساندة حكومية فى كل بلد من البلاد مع تخفيضه بمقدار ٢٠٪ خلال ست سنوات فى حالة البلاد المتقدمة وبمقدار ١٣,٣٪ خلال عشر سنوات فى حالة البلاد النامية.

٤- تخفيض دعم الصادرات من السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من مقدار الدعم الذى كان مطبقاً خلال المدة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ وتخفيض حجم الصادرات المدعومة بمقدار ٢١٪ وهذا كله فى حالة البلاد المتقدمة. أما البلاد النامية فان التخفيض يكون معادلاً لثلثى التخفيض الذى التزمت به البلاد المتقدمة على أن يتم التنفيذ خلال عشر سنوات بدلاً من السنوات الست التيتطبق على البلاد المتقدمة.

٥- أما بالنسبة للمعايير الصحية التى تطبق على النباتات والحيوانات الداخلة فى التجارة الدولية فإن الإتفاقية تعترف بحق كل دولة أن تضع ماتراه ضرورياً من معايير لحماية الصحة النباتية والحيوانية بشرط المساواة فى المعاملة بين جميع البلاد والعمل على التزام المعايير المتفق عليها دولياً والإعلان عنها والتشاور بشأنها مع البلاد الأعضاء.

هذه هى المعالم الكبرى لتحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية كما جاءت فى إتفاقية دورة أوروجواى. ويتبين منها أن عملية التحرير ليست كاملة خلال المدد المقررة بل انه تحرير جزئى يدور حول ثلث القيود القائمة أو أقل. وهذه نسبة متواضعة ولكنها

مع ذلك تعتبر خطوة أولية هامة فى قطاع بقى مدة طويله بعيداً عن متناول الجات. والغالب أن تستكمل عملية التحرير فى دورات مقبلة.

غير أن عملية التحرير فى القطاع الزراعى أثارت مخاوف البلاد المستوردة للمواد الغذائية. فان تخفيض الدعم الممنوح للمنتجين الزراعيين والصادرات الزراعية لابد أن ينعكس فى إرتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة. وهذا يفرض على البلاد النامية تكلفة إضافية ذات آثار سلبية على مركز ميزان المدفوعات خصوصاً وأن بعض هذه البلاد تعانى من مديونية خارجية ثقيلة. والواقع أن هذا الإعتبار ذو أهمية لمصر حيث أنها من أكبر البلاد المستوردة لمواد غذائية تشتمل على نسبة عالية من السلع التى تتمتع بدعم مرتفع فى البلاد المصدرة وعلى وجه الخصوص بلاد المجموعة الأوربية. فإذا انخفض مقدار الدعم تطبيقاً لإتفاقية الجات فالغالب أن يؤدى ذلك إلى إرتفاع أسعار المواد الغذائية التى تستوردها. ومن الصعب أن نتكهن بنسبه الارتفاع حيث أن ذلك يتوقف على هيكل وارداتنا الزراعية ومدى ما تتمتع به من دعم في البلاد المصدرة ومقدار مايرد على الدعم من تخفيض. وحتى اذا حدث إرتفاع فى أسعار المواد الغذائية بعد البدء فى تنفيذ الإتفاقية فإنه من الصعب بمكان كبير اثبات علاقة السببية بين الإرتفاع فى الأسعار وتخفيض الدعم. فقد ترتفع الأسعار أو تنخفض لأسباب لا علاقة لها بالإتفاقية وإنما ترجع إلى التغير فى ظروف الطلب والعرض الخاص بالمواد الغذائية. وليس ثمة طريقة مؤكدة تسمح لنا بعزل آثار الإتفاقية عما يختلط بها من عوامل أخرى. وعلى كل حال فإنه لا يجوز المبالغة فى الآثار

السلبية لإتفاقية الجات على البلاد المستوردة لمواد غذائية وذلك للاعتبارات الآتية:

أولها أن تحرير الزراعة فى إتفاقية الجات لا يتم مرة واحدة بين يوم وليلة ولكنه عملية جزئية تدريجية فإن تخفيض دعم الصادرات لا يزيد عن ٣٦٪ من الدعم الذى كان مطبقاً خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ على أن يتم ذلك خلال فترة ست سنوات من بدء تنفيذ الإتفاقية. ومعنى ذلك أن الدعم ينخفض سنوياً بنحو ٦٪ فى المتوسط. يضاف إلى ذلك أن أى إرتفاع فى الأسعار بسبب تخفيض الدعم سوف يحدث فى المدى القصير أما فى المدى المتوسط والطويل فإن إرتفاع الإنتاجية الذى يترتب على اعادة تقسيم العمل الدولى لصلحه أكثر البلاد كفاءة فى الزراعة سوف يخفف من هذا الأثر السلبى أو يقضى عليه كلياً. كذلك لا يجوز أن ننسى أن تنفيذ إتفاقية الجات سوف يفتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد النامية المصدرة لسلع زراعية. ومن ثم فإن الأثر السلبى الذى يترتب على إرتفاع أسعار الواردات الزراعية سوف يقابله الأثر الايجابى الذى يترتب على زيادة الصادرات الزراعية. ذلك أن أغلب البلاد النامية المستوردة لمواد غذائية تصدر سلعاً زراعية فى نفس الوقت. وتنتمى مصر إلى هذه المجموعة من البلاد النامية. فإن الفجوة الغذائية التى تعانى منها مصر تصل إلى نحو مليارين من الدولارات سنوياً ولكن فى نفس الوقت فإننا نصدر سلعاً زراعية بما يعادل ٧٠٠ مليون دولار فى المتوسط. ومعنى ذلك أن الضرر الذى يحتمل أن نتعرض له من إرتفاع أسعار الواردات الغذائية سوف يخفف منه ما عسى أن يعود علينا من نفع بسبب تحسن ظروف النفاذ إلى أسواق البلاد

الصناعية. وأخيراً فقد نجحت البلاد النامية المستوردة لمواد غذائية وعلى رأسها مصر ومعها المكسيك وبيرو والمغرب وجاميكا فى اقناع البلاد الصناعية بأن تتضمن إتفاقية الجات نصاً على حق البلاد المستوردة لمواد غذائية فى التعويض عما يصيبها من اضرار بسبب ما يؤدى إليه تحرير الزراعة من إرتفاع أسعار وارداتها الغذائية. ويتمثل هذا التعويض فى تقديم مساعدات غذائية وتمويل التنمية الزراعية والحق فى الحصول على قروض قصيرة المدى من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتمويل ما تستورده من مواد غذائية بأسعار تجارية.

نخلص من ذلك إلى أن البدء فى تحرير الزراعة يعتبر من الانجازات الكبرى لدورة أوروجواى وسوف يكون من نتائجها إزالة التشوهات فى التجارة الدولية الناشئه عن ترسانة القيود التى تطبقها بعض البلاد الصناعية كما أنها سوف تؤدى إلى إعادة تقسيم العمل الدولى فى قطاع الزراعة لمصلحة أكثر البلاد كفاءة وهذا يعود بالخير على كل البلاد التى تتمتع بميزة نسبية طبيعية فى هذا القطاع. أما الآثار السلبية التى قد تلحق البلاد المستوردة لمواد غذائية فهى مسألة جد محدودة ولا تنفى الصورة الكلية الإيجابية التى سوف تترتب على عملية التحرير.

الجات وتحرير الصناعة

اتجه الجات منذ إنشائه إلى تحرير التجارة الدولية فى مجال السلع المصنوعة. أما السلع الزراعية فقد بقيت خارج نطاق

المفاوضات التجارية إلى أن دخلت فيها بمقتضى دورة أوروجواى. ومن ثم فقد كان الانجاز الكبير للجات مقصوراً على التجارة الدولية فى السلع المصنوعة. وانعكس ذلك فى تخفيض متوسط التعريفة الجمركية من ٤٠٪ تقريباً عند إنشاء الجات إلى أقل من ١٠٪ بعد إتمام سبع دورات متعاقبة من المفاوضات متعددة الأطراف. غير أن هذه المتوسطات خداعة. ذلك أن النسبة العظمى من التجارة الدولية (أكثر من ٧٠٪) تقع بين البلاد المتقدمة. أما حصة البلاد النامية فى كل أنواع السلع - زراعية كانت أو صناعية - فإنها تدور حول ٢٠٪ وما بقى بعد ذلك يمثل حصة البلاد الإشتراكية. وقد انصبت عملية التحرير بصبغة أساسية على السلع المصنوعة ذات الأهمية الخاصة فى العلاقة فيما بين البلاد المتقدمة. أما السلع المصنوعة ذات الأهمية الخاصة فى العلاقة بين هذه الأخيرة والبلاد النامية فإنها لم تصادف نفس القدر من الإهتمام. ولا يرجع ذلك إلى رغبة فى التمييز ضد البلاد النامية. ولكن ببساطة لأن المفاوضات متعددة الأطراف تقوم على مبدأ التبادلية. ومعنى ذلك أن ما تقدمه إحدى الدول من عروض لتخفيض التعريفات الجمركية على وارداتها لابد أن يتوازن بصفة تقريبية مع المنافع التى تعودُ عليها مما تقدمه البلاد الأخرى من عروض مماثلة. ولم تكن البلاد النامية فى وضع يمكنها من تقديم عروض ذات بال للبلاد المتقدمة حيث أنها لم تكن مستعدة لتحرير تجارتها. ومن ثم فقد بقيت البلاد النامية على هامش تلك المفاوضات إلى درجة كبيرة. وجاءت استفادتها بطريقة غير مباشرة. إذ أن ما تمنحه البلاد المتقدمة من تخفيضات متبادلة فيما بينها ينسحب بصورة تلقائية للبلاد النامية تطبيقاً لمبدأ المساواة فى المعاملة بين

جميع البلاد الأعضاء فى الجات. غير أن هذه الطريقة لم تكن كافية للوصول إلى المستوى المطلوب من تحرير التجارة بالنسبة للسلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية. صحيح أن صادرات البلاد النامية من السلع المصنوعة أصبحت تستفيد من النظام العام للتفضيلات الذى وضع موضع التنفيذ منذ بداية السبعينات. ويقضى هذا النظام بأن تقوم البلاد المتقدمة بإعفاءالصادرات الصناعية للبلاد النامية من التعريفات الجمركية تفضيلاً لها على صادرات البلاد المتقدمة من نفس السلع. غير أن هذا الاعفاء ليس ملزماً للبلاد المتقدمة بمعنى أن الأمر متروك لتقديرها لتحديد ما تريد وما لا تريد إعفاءه ومدة الاعفاء ومداه. ومن ثم فإن هذا النظام فى تغير مستمر كما أن بعض البلاد المتقدمة المانحة لهذه الاعفاءات تتمسك الآن بمبدأ التخرج ومعناه أن البلاد النامية التى تحرز تقدماً كبيراً في مجال التصنيع تحرم من الإستفادة من نظام التفضيلات الجمركية.

نخلص من ذلك إلى أن تخفيض الضرائب الجمركية فى البلاد المتقدمة على صادرات البلاد النامية من السلع المصنوعة لم يكن عاماً ولم يصل إلى الدرجة التى وصل لها التخفيض على الصادرات فيما بين البلاد المتقدمة. يضاف إلى ذلك أن عملية التحرير اقتصرت إلى حد كبير على القيود التعريفية. أما القيود الكمية وغير التعريفية وخصوصاً على السلع ذات الكثافة في عنصر العمل فإنها مازالت تشكل عقبة هامة فى وجه الصادرات المصنوعة من البلاد النامية. ولعل أهم مظهر لتلك القيود الكمية يتمثل فى اتفاقية المنسوجات. ذلك أن هذه السلعة اخرجت منذ ١٩٦٢ تماماً من نطاق الجات

وخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة. وكان المفترض أن تكون الإتفاقية ترتيباً مؤقتاً ولكنها استمرت تجدد كل خمس سنوات الى الوقت الحاضر واتسع نطاقها. وبعد أن كانت مقصورة على المنسوجات القطنية اصبحت تشمل كل المنسوجات والملابس والمنتجات النسيجية المصنوعة من الخيوط الطبيعية أو المصطنعة. وهى تضم فى الوقت الحاضر أربع وأربعين دولة تغطى أهم الدول المستوردة والمصدرة. وتقوم الإتفاقية على أساس تحديد حصة تصدير لكل بلد يصنف فى الاتفاقية على أنه بلد مصدر وحصة استيراد لكل بلد يصنف على أنه مستورد. وينبغى أن ندرك المغزى الحقيقى لاتفاقية المنسوجات فى النظام التجارى العالمى. ذلك أن صناعة المنسوجات وما يترتب عليها من عشرات بل مئات الصناعات الأخرى النسيجية تمثل العصب الأساسى لعملية التصنيع فى البلاد النامية. وهى عادة تمثل نسبة بالغة الارتفاع من الصناعات الحديثه فى تلك البلاد كما أنها تمثل أهم سلعة مصنوعة فى سلة صادراتها. ويصدق ذلك بصفة خاصة على مصر حيث تمثل تلك الصناعة بفروعها وملحقاتها المتنوعة نحو ثلث الناتج الصناعى الكلى وما يقرب من نصف الصادرات المصنوعة. ولو أن مبادىء الجات طبقت على هذه الصناعة منذ البداية سواء من حيث إزالة القيود التى تعترض التجارة الدولية فيها أو من حيث مبدأ عدم التميز - نقول لو طبقت تلك المبادىء لانفردت البلاد النامية بالنسبة العظمى من هذه الصناعة إنتاجاً وتصديراً. وكان يمكن أن يؤدى ذلك إلى إعطاء عملية التصنيع فى البلاد النامية دفعة قوية إلى الأمام بكل ما ينطوى عليه ذلك من تقدم إقتصادى. غير أن ذلك لم يحدث. فإن صناعات

المنسوجات دون غيرها من الصناعات الأخرى إنفردت بنظام خاص بها اخرجها تماماً من دائرة المبادىء التى يسعى الجات إلى تحقيقها. وهكذا حرمت البلاد النامية من إمكانية الإستفادة من تحرير التجارة فى أهم صناعة تتمتع فيها بميزات نسبية واضحة.

كل ذلك يمثل الأوضاع السائدة فى التجارة الدولية قبل دورة أوروجواى. وقد تغيرت هذه الأوضاع إلى حد كبير فى ظل الإتفاقيات التى أسفرت عنها هذه الدورة. ويبدو ذلك فى ثلاثة مجالات هامة:

أولها اتفاقية المنسوجات: كان الهدف الأساسى الذى سعت دورة أوروجواى إلى تحقيقه هو إنهاء نظام الحصص الذى يطبق على هذه السلعة الحيوية بحيث تكون التجارة الدولية فيها على قدم المساواة مع غيرها من السلع الصناعية. ولم يكن من الممكن تحقيق هذا الهدف دفعة واحدة. فإن صناعة المنسوجات والملابس من الصناعات شديدة الحساسية فى البلاد الصناعية. حيث أنها مازالت مصدر العمالة بالنسبة لمئات الآلاف من العمال. وفى نفس الوقت فإن هذه الصناعة فقدت قدرتها التنافسية أمام البلاد النامية الصناعية الجديدة. ومن هنا كان إلتجاء البلاد الصناعية إلى حمايتها عن طريق اتفاقية المنسوجات التى تخضع المنافسة الأجنبية لقيود صارمة. وقد قاومت البلاد الصناعية كل المحاولات السابقة لإنهاء النظام الذى تضعه الإتفاقية. وأخيراً وافقت على ذلك فى إطار دورة أوروجواى على أن يكون إنهاؤها بصورة تدريجية. وذلك بالنص على فترة إنتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥ وتنتهى فى آخر ديسمبر ٢٠٠٤. وتنقسم تلك الفترة الإنتقالية إلى ثلاث

مراحل. المرحلة الأولى مدتها ثلاث سنوات تمتد إلى آخر ديسمبر ١٩٩٧. خلال تلك المرحلة تعمل البلاد المستوردة للمنسوجات والملابس على تحرير ١٦٪ من قيمة وارداتها الخاضعة للإتفاقية. ومعنى التحرير هو إنهاء نظام الحصص فى هذا الجزء المحرر وتصبح التجارة الدولية فيه خاضعة للقواعد العامة للجات التى تحكم التجارة الدولية فى سائر السلع الصناعية. وفى المرحلة الثانية التى تمتد إلى أربع سنوات تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ٢٠٠١ يتم تحرير ١٧٪ أخرى من المنتجات النسيجية الخاضعة للإتفاقية. وفى المرحلة الثالثة التى تمتد ثلاث سنوات إلى آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤ يتم تحرير ١٨٪ أخرى بحيث يكون مجموع ما تم تحريره فى المراحل الثلاث ٥١٪ من المنتجات الخاضعة للإتفاقية. ويتم تحرير ما تبقى ومقداره ٤٩٪ فى أول يناير سنة ٢٠٠٥. وبهذا يتم إخضاع التجارة الدولية للمنسوجات للقواعد العامة للجات فى نهاية المرحلة الإنتقالية. والمفترض أن تتمكن البلاد المستوردة خلال السنوات العشر من التواؤم مع الأوضاع الجديدة سواء برفع قدرة الصناعة المحلية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية أو بإعادة تدريب العمالة أو تعويضها.

ولاشك أن لهذا التطور دلالة كبيرة. فقد بقيت التجارة الدولية فى المنتجات النسيجية تسير على نظام تقييدى خاص بها مدة تزيد على ثلاثين سنة. واستطاعت البلاد الصناعية المستوردة أن تحافظ على بقائها رغم ضعف قدرتها التنافسية. والآن تدخل هذه الصناعة مرحلة جديدة تضع أسواق البلاد الصناعية فى متناول البلاد النامية المصدرة للمنسوجات والملابس دون القيود والمعوقات

التقليدية. ولهذا التطور امكانياته ومحاذيرة. أما الامكانيات فهى تتمثل فى غزو أسواق البلاد الصناعية البالغة الاتساع فى هذا القطاع. أما المحاذير فهى المنافسة غير المقيدة فيما بين البلاد النامية التى سوف تتسابق للاستيلاء على أكبر حصة ممكنة من أسواق البلاد الصناعية. وهذا يتطلب منا العمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية فى هذا القطاع. فإن اتفاقية المنسوجات كانت تعطى حماية للمصدرين من البلاد المختلفة عن طريق تخصيص حصة لكل بلد بصرف النظر عن القدرة التنافسية. وسوف ينتهى هذا النوع من الحماية بإنتهاء اتفاقية المنسوجات. ومعنى ذلك إنه اذا لم تصل قدرتنا التنافسية إلى المستوى المطلوب فاننا قد نفقد الحصة التى كنا نتمتع بها فى ظل الإتفاقية.

هذا مما حققته دورة أوروجواى من تحرير فى قطاع المنسوجات. غير أن كافة السلع المصنوعة التى تصدرها البلاد النامية سوف تستفيد من تحسين ظروف النفاذ إلى أسواق البلاد الصناعية عن طريق تخفيض معظم التعريفات الجمركية التى تطبقها تلك الأخيرة على السلع المصنوعة. وهذا هو المجال الثانى للانجازات التى ترتبت على دورة أوروجواى. وقد ذكرنا أن الدورات السبع السابقة أدت إلى تخفيض كبير فى التعريفات الجمركية التى تطبقها البلاد الصناعية. ولكن بقيت تعريفات مرتفعة نسبياً على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية. وكانت أكثر هذه التعريفات إرتفاعا على المنسوجات والملابس بالمقارنة مع سائر السلع الصناعية. وقد حققت دورة أوروجواى تقدماً محسوساً فى تخفيض التعريفات الجمركية العالية. ويكفى أن نذكر أن البلاد

المتقدمة تستورد سلعاً مصنوعة من البلاد النامية وصلت قيمتها سنة ١٩٩٢ ما يعادل ١٧٠ مليار دولار. ترتب على دورة أوروجواى أن نحو ٤٥٪ من هذه الواردات أصبح يدخل أسواق البلاد الصناعية دون أية ضريبة جمركية وأن ٨٥٪ أصبح يدخل بضريبة جمركية تقل عن ١٠٪. وهذه النسب تمثل تحسناً ملموساً بالقياس إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل دورة أوروجواى.

أما المجال الثالث للانجازات التى حققتها دورة أوروجواى فانه يتمثل في ادخال قدر كبير من الانضباط فى قواعد السلوك فى التجارة الدولية. فقد وضعت دورة أوروجواى ضوابط دقيقة محددة لمنع التجاء الدول الأعضاء إلى سياسة الاغراق الذى يحدث ضرراً ملموساً بصناعة البلاد التى تكون ضحية هذا النوع من السلوك. وذلك بتعريف المقصود بالاغراق والاجراءات التى تتبع للشكوى منه وحق البلاد المتضررة أن تطلب من لجنة حسم المنازعات وضع حد له. وكذلك الحال بالنسبة لسياسة الدعم وذلك بالتفرقة بين الدعم المشروع والدعم غير المشروع وحق الدول الأعضاء فى حماية نفسها ضد الدعم غير المشروع. وأخيراً وضعت دورة أوروجواى قواعد صارمة لمنع البلاد الأعضاء من إساءة إستخدام ما يسمى بالشرط الوقائى. ذلك أن اتفاقية الجات الأصلية أعطت البلاد الأعضاء الحق فى تقييد الواردات من سلعة معينة إذا زادت تلك الواردات زيادة مفاجئة جسيمة يترتب عليها ضرر جسيم أو تهديد بضرر جسيم للصناعة المحلية. وقد أثبتت التجربة أن البلاد الأعضاء تلجأ إلى تطبيق الشرط الوقائى فى حالات تخرج به عن هدفه الأصلى. ولم تعد المسألة هى الوقاية ضد ضرر جسيم ولكن ببساطة تقييد

المنافسة الأجنبية المشروعة مع الإنتاج المحلى. فى كل هذه الحالات وهى الاغراق والدعم والشرط الوقائى تضمنت اتفاقية دورة أوروجواى أحكاماً تمنع البلاد الأعضاء من الإلتجاء إلى ما يسمى بالسلوك الجائر فى العلاقات التجارية الدولية.

بديهى أن تحرير التجارة الدولية فى المنسوجات وتخفيض التعريفات الجمركية وضبط قواعد السلوك يطبق على البلاد النامية كما يطبق على البلاد المتقدمة. وكان هذا الاعتبار مبعثا لتخوف البعض من إتفاقية دورة أوروجواى لما قد يترتب على عملية التحرير من احداث ضرر للصناعة الناشئة فى البلاد النامية. غير أنه يتبين من إمعان النظر فى أحكام الإتفاقية أنها أخذت بعين الاعتبار الظروف الخاصة للبلاد النامية إلى حد كبير. ومن هنا نلاحظ أن التزام البلاد النامية بالتحرير أخف كثيراً من التزام البلاد المتقدمة وكذلك المدة اللازمة لإتمام عملية التحرير تزيد كثيراً فى حالة البلاد النامية كما أن الإتفاقية أقرت حق تلك البلاد فى دعم صادراتها إذا كان دخل الفرد فيها يقل عن حد معين. ومن ثم فإن المكاسب التى تعود على البلاد النامية من فتح أسواق البلاد الصناعية بتخفيف أو أزالة القيود التى كانت تعترض صادراتها تجاوز بكثير ما عسى أن يقع عليها من أعباء فى ظل الإتفاقية. وهذا صحيح بالنسبة لمصر كما هو صحيح بالنسبة لغيرها من البلاد النامية.

الجات والقضايا الجديدة

جاءت دورة أوروجواى مختلفة كل الإختلاف عن كل الدورات

السابقة سواء من حيث إتساع الرقعة التى حاولت تغطيتها أو من حيث تصديها لقضايا جديدة لم تكن فى أى وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الاطراف. واذا صرفنا النظر عن الزراعة وإتفاقية المنسوجات وهما أيضاً لم يسبق التعامل معهما فى اطار الجات فإن من أبرز القضايا الجديدة هى قضايا الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الاستثمار. هذه القضايا الثلاث ظهرت لأول مرة فى حلبة الجات. ولم يكون دخولها دائرة المفاوضات متعددة الاطراف مسألة سهلة. بل أنها لاقت معارضة شديدة من البلاد النامية وبعض البلاد الصناعية. غير أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية الكبرى جعلت التصدى لتلك القضايا شرطاً لقبولها الدخول فى دورة جديدة للمفاوضات التجارية. وكاد أن يؤدى هذا الخلاف إلى فشل الدورة قبل ابتدائها لولا الوصول إلى صيغة توفيقية قامت على أساس التوازن بين مصالح المجموعات المختلفة من البلاد المتفاوضة. ويبدو ذلك بصورة واضحة فى اعلان بونتا دل استا. فانه أعطى شيئاً لكل مجموعة فى مقابل تنازلها عن شيء آخر. فالولايات المتحدة الأمريكية نجحت فى ادراج الزراعة والقضايا الثلاث الجديدة فى جدول أعمال دورة أوروجواي. وفى المقابل تنازلت عن معارضتها فى اخضاع المنسوجات والملابس للقواعد العامة للجات وذلك عن طريق الالغاء التدريجى للإتفاقية التى تحكم هذا القطاع منذ ١٩٦٢. والبلاد النامية تنازلت عن معارضتها فى ادخال القضايا الجديدة. وفى المقابل حصلت على الحق فى اعادة النظر فى إتفاقية المنسوجات وكذلك تحسين ظروف النفاذ إلى أسواق البلاد الصناعية. واليابان قبلت كل ذلك فى مقابل موافقة الولايات المتحدة على بحث موضوع

الحمائية الجديدة التى وقع عبؤها الأكبر عليها وعلى بلاد شرق آسيا. والمجموعة الأوربية تنازلت عن معارضتها فى بحث السياسة الزراعية وفى المقابل حصلت على قبول الجميع بمبدأ بحث القضايا الجديدة. ونتناول فيما يلى استعراض الخطوط الكبرى لما انجزته دورة أوروجواى فى تلك القضايا.

تحرير الخدمات:

يعتبر دخول الخدمات فى نطاق المفاوضات متعددة الاطراف نقطة تحول هامة فى العلاقات الاقتصادية الدولية. فقد أنشىء الجات بهدف تحرير التجارة الدولية فى السلع. أما الخدمات فهى تخرج من دائرته كما هو واضح من النصوص الصريحة للإتفاقية المنشئة. رغم ذلك فقد سعت الولايات المتحدة إلى ادراج الخدمات فى جدول الأعمال منذ أن بدأ الحديث عن دورة جديدة للمفاوضات التجارية فى أوائل عقد الثمانينات. وليس من الصعب معرفة أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الموضوع. فقد زادت أهمية هذا القطاع فى التجارة الدولية زيادة كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة كما تعاظمت أهمية الخدمات فى الهيكل الانتاجى لعدد كبير من البلاد المتقدمة. وكانت حجة الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الصناعية أن من العبث عقد مفاوضات خاصة لتخفيف القيود المفروضة على التدفقات السلعية حيث أن الدورات السابقة أحدثت تخفيضات كبيرة ولم يعد هناك ما يبرر عقد دورة جديدة لهذا الغرض. وفى نفس الوقت فإن قطاع الخدمات مازال يعانى من قيود عديدة لم تمتد لها يد التحرير. يضاف إلى ذلك ما حدث من تغيرات طويلة المدى فى

نمط الميزات النسبية. فقد بات واضحاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة أن البلاد الصناعية الراسخة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تفقد تدريجيا ما تتمتع به من مزايا نسبية فى الصناعات التقليدية وخصوصاً الصناعة التحويليه. وانتقلت الميزات النسبية إلى البلاد حديثة العهد بالتصنيع مثل بلاد شرق آسيا وبعض البلاد النامية الأخرى. وانعكس ذلك فى تدهور القدرة التنافسية للبلاد الصناعية فى هذا النوع من الصناعات. وهذا عكس الوضع بالنسبة لقطاع الخدمات حيث تتمتع فيها بدرجة عالية من التنافسية بالمقارنه مع البلاد حديثة العهد بالتصنيع. لذلك كان من الطبيعى أن تطالب البلاد المتقدمة بالعمل على تحرير التجارة الدولية فى الخدمات التى تتفوق فيها نسبياً فى مقابل تحرير التجارة الدولية فى السلع التى تتفوق فيها بعض البلاد النامية. وهذا هو الاعتبار الرئيسى الذى يفسر مقاومة البلاد النامية لتحرير التجارة الدولية فى الخدمات. فهى تعرف أنها لا تستطيع المنافسة مع الشركات الدولية العملاقة التى تسيطر على عدد كبير من الخدمات. فالبنوك المصرية مثلاً لا قدرة لها على منافسة البنوك الأمريكية الضخمة مثل بنك أوف أمريكا أو سيتى بنك أو تشيز مانهاتان. وكذلك الحال فى المنافسة مع شركات التأمين العملاقة مثل برودنشيال أو نيويورك لايف أو شركات السياحة مثل الأمريكان أكسبرس أو شركات المقاولات مثل بكتل. وقد اضطرت البلاد النامية كما ذكرنا إلى قبول مبدأ دخول الخدمات فى نطاق المفاوضات ليس باعتبارها من قضايا الجات الذى يختص فقط بالسلع ولكن باعتبارها من القضايا ذات الأهمية للبلاد الأعضاء. وكانت موافقتها

فى مقابل الحصول على تنازلات من الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الصناعية.

أثار موضوع الخدمات عدداً من القضايا فى دورة أوروجواى. وأول هذه القضايا هو تعريف الخدمات التى تدخل فى المفاوضات متعددة الأطراف. وكان الإتفاق على شمولها للخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البرى والبحرى والجوى والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية. وقد أثارت البلاد النامية موضوع انتقال العمالة باعتباره يدخل فى باب الخدمات. وكان هدفها من ذلك ازالة العوائق التى تضعها البلاد الصناعية فى مواجهة العمالة المنتقلة أو المهاجرة. وقد اعترضت البلاد الصناعية على أن تتناول المفاوضات قضايا الحق فى التشغيل أو الاقامة الدائمة ولكنها وافقت على الحق فى مراقبة تنفيذ الالتزامات التى ترتبط بها بلاد الاستقبال.

القضية الثانية هى معنى تحرير التجارة الدولية فى الخدمات. ليس من الصعب معرفة المقصود بتحرير التجارة الدولية فى السلع. فهى تتناول القيود التعريفية وغير التعريفية التى تنال السلعة عند عبورها الحدود من دولة إلى أخرى. ولكن إلى أى حد يمكن تطبيق هذا المفهوم - أى عبور الحدود - بالنسبة للخدمات. ان امعان النظر يكشف عن أن معنى التحرير فى هذه الحالة هو تحرير القيود واللوائح الداخلية التى تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها. أى أن القضية المطروحة هنا ليست ازالة التعريفة الجمركية التى

تعترض الخدمات عند عبورها الحدود كما هو الحال فى السلع حيث ليس ثمة تعريفات جمركية وليس هناك نقطة عبور فى حالة الخدمات. ولكن القضية المطروحة هى النظام الداخلى فى البلاد المختلفة. وسوف نجد نفس المسألة بالنسبة لكل القضايا الجديدة. بعبارة أخرى فان هذه القضايا جديدة ليس فقط من حيث ان الجات لم يتعرض لها من قبل ولكن أيضاً من حيث أنها تعنى امتداد ولاية المفاوضات متعددة الاطراف إلى القيود واللوائح الداخلية بعد أن كانت قاصرة على القيود التى تطبق فى نقط العبور.

القضية الثالثة هى مضمون عملية التحرير بالنسبة للخدمات. نبادر إلى القول ان اتفاقية دورة أوروجواى لم تفرض على البلاد الأعضاء أن تعامل الخدمات الأجنبية على قدم المساواة مع الخدمات الوطنية وهو المبدأ المعروف بمبدأ المعاملة الوطنية. لم تأخذ الدورة بهذا المبدأ ولم يكن فى امكانها أن تفعل ذلك فان من الصعب مطالبة البلاد الأعضاء - نامية كانت أو متقدمة - أن تعامل البنوك الأجنبية أو شركات الطيران الأجنبية مثلاً على قدم المساواة مع البنوك والشركات الوطنية. ولكنها أخذت بالمبادىء الآتية أولها انه اذا كانت القوانين الداخلية تميز فى المعاملة بين الخدمات الأجنبية والوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز. ثانيها تطبيق شرط أولى الدول بالمراعاة فى مجال الخدمات ومعنى ذلك انه اذا أعطت أحدى البلاد ميزة لأحد البنوك أو شركات الوساطة المالية أو السياحة الأمريكية مثلاً فان هذه الميزة تنسحب تلقائياً إلى كل البلاد الأخرى. ثالثها الالتزام بالتحرير التدريجى. فاذا كانت هناك قيود ترد على أداء الأجانب لخدمة معينة مما يدخل فى نطاق المفاوضات فان اتفاقية

دورة أوروجواى تتوقع تخفيف تلك القيود تدريجيا . رابعاً تشتمل الاتفاقية على التزام الأعضاء بمبدأ الشفافية بحيث يتم الاعلان بصورة منظمة عن كل القيود واللوائح التى تنظم الخدمات وما يرد عليها من تعديلات مع الحق فى الشكوى إلى لجنة تسوية المنازعات. وأخيراً فقد أخذت الإتفاقية بمبدأ أن كل ما تولده الاتفاقية من التزامات على البلاد النامية لا ينفذ إلا فى الحدود التى لا تتعارض مع مقتضيات التنمية مع حق البلاد النامية فى طلب المعونة الفنية لتنمية قطاع الخدمات فيها وتقوية قدراتها التنافسية.

الملكية الأدبية والفنية والصناعية

نجحت البلاد الصناعية فى ادخال حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية فى دائرة المفاوضات متعددة الاطراف. وليس من العسير أن ندرك اهتمامها بهذه القضية. فان النسبة الساحقة من براءات الاختراع والعلامات التجارية الشهيرة والمؤلفات والمصنفات الفنية المبتكرة تمتلكها تلك البلاد أو شركاتها أو مؤسساتها. وهى تريد حماية هذا النوع من الملكية بما يكفل لها أقصى عائد ممكن منها. صحيح أنه توجد اتفاقات ومواثيق دولية لحماية الملكية الأدبية. ومن ذلك ميثاق برن لحماية حقوق المؤلف وميثاق باريس لحماية الملكية الصناعية. كذلك توجد المنظمة الدولية لحماية الملكية الأدبية فى جنيف ومهمتها الاشراف علي تنفيذ المواثيق والاتفاقيات الدولية. غير أن البلاد الصناعية لم تكن قانعة بهذا النوع من الحماية. وعندها أن المنظمة الدولية لحماية الملكية الأدبية لم تتمكن من علاج المشكلات التى تثور فى هذا المجال بصورة فعالة. ومن ثم فقد عملت على

ادخالها ضمن المفاوضات متعددة الاطراف فى اطار الجات وذلك لعلاج ثلاث مشكلات رئيسية أولها : مشكلة الغش التجارى وتقليد العلامات التجارية وسرقة الأعمال الفنية والأدبية والعلمية وسرقة براءات الاختراعات. ومن المعروف أن هذا النوع من الغش والسرقات يوجد على نطاق واسع فى عدد كبير من البلاد. ففى بعض بلاد شرق آسيا مثلاً تقوم صناعات بأكملها على أساس تقليد العلامات التجارية العالمية فى صناعة الملابس والساعات والأجهزة الالكترونية والأفلام والأشرطة السينمائية والتلفزيونية. ولا شك أن هذه الممارسات تسبب أضراراً جسيمة لأصحاب العلامات التجارية والمصنفات الفنية والأدبية. فان سوق ساعات رولكس مثلاً أو ملابس بيير كاردان أو روائح شانيل يضيع بسبب مزاحمة المغشوشات بأسعار لا يمكن أن تزاحمها الشركات الأصلية وبنوعية تؤثر كثيراً على سمعتها التجارية.

ثانياً : عدم وجود حماية قانونية كافية للملكية الأدبية فى عدد كبير من البلاد وعدم وجود وسائل فعالة متاحة فى تلك البلاد لتعويض صاحب الملكية الأدبية أو حمايته عند وقوع اعتداء على مؤلفاته أو مبتكراته. ونعرف إلى أى حد تعانى مصر من هذه المشكلة. حيث تعاد طباعة بعض الأعمال الأدبية الرائعة وبعض المصنفات السمعية والبصرية الممتازة دون اذن من أصحابها ودون وجود طريقة فعالة للحصول على تعويض من المعتدين .

ثالثاً : وجود بعض القيود على عرض بعض المصنفات الأدبية والفنية الأجنبية لكى لا تزاحم الأعمال المماثلة الوطنية وهذا النوع

من القيود شائع فى المصنفات السينمائية والتليفزيونية.

أسفرت دورة أوروجواى عن حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية باقرار المبادىء الآتية : أولها تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية بمعنى أن تكون الحماية لصاحب الملكية الأجنبى مماثلة لما تمنحة الدولة من حماية للمالك الوطنى . ثانيها : تطبيق شرط أولى الدول بالمراعاة بمعنى إنه اذا منحت أحدى الدول ميزة للمالك الأجنبى من بلد معين فان نفس الميزة تنسحب تلقائياً على الملاك من البلاد الأخرى. ثالثها: تقرير حماية لا تقل عن عشرين سنة لبراءات الأختراع ولا تقل عن عشر سنوات بالنسبة للعلامات التجارية والتصميمات الصناعية إلا فى حالات استثنائية مذكورة على سبيل الحصر. رابعها : تعديل التشريعات الداخلية على النحو الذى يوفر حماية فعالة لأصحاب الملكية الأدبية والفنية والصناعية بما فى ذلك تقرير مبدأ التعويض العادل واعدام المنتجات المزيفة ووقف الاعتداء.

قوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية

هذا نموذج لمدى التوسع الذى طرأ على اختصاص الجات بعد دورة أوروجواى. فان قوانين الاستثمار من الشئون الداخلية البحته. ومع ذلك فقد دخلت هذه القضية ضمن المفاوضات متعددة الاطراف على أساس أن بعض الأحكام فى قوانين الاستثمار تؤثر على سير التجارة الدولية تأثيراً مشابهاً لما يحدث عند اخضاع التدفقات السلعية لقيود تعريفية أو غير تعريفية. ومن ذلك على سبيل المثال القيود المعروفة بالمكون المحلى. حيث تشترط قوانين الاستثمار فى

بعض البلاد استخدام نسبة معينة من المنتجات المحلية فى انتاج سلعة أخرى. وهذا واضح فى صناعة تجميع السيارات فى مصر حيث لا يستطيع منتج السيارة الحصول على التعريفة الجمركية المنخفضة على مكونات السيارة المستوردة إلا اذا وصل إلى نسبة معينة فى استخدام المكونات المنتجة محلياً. ولاشك أن مثل هذا الشرط له نفس أثر الحماية الجمركية على سير التجارة الدولية. ذلك أنه يستهدف حماية الانتاج المحلى لمكونات السيارة عن طريق اجبار المستثمر على استخدام المنتجات المحلية بدلاً من استيرادها من مواطنها الأجنبية الأكثر كفاءة سواء من حيث مستوى الجودة أو مستوى السعر. وكثيراً ما تتضمن قوانين الأستثمار شروطاً أخرى غير شرط المكون المحلى ويكون لها أثر معادل للحماية الجمركية. ومن ذلك اشتراط أن يقوم المستثمر بتصدير نسبة معينة من انتاجه لا تقل قيمتها بالعملات الأجنبية عن مقدار العملات الأجنبية التى يستخدمها فى استيراد مستلزمات الانتاج. هنا ايضاً لا تترك الحرية للمستثمر لكى يستورد ما يلزم لانتاجه ولكن يقيد استيراده فى حدود ما يصدره. وقد تمسكت البلاد الصناعية بوجوب التصدى لمثل هذه الممارسات التى تؤثر على السير الطبيعى للتجارة الدولية وان لم تكن فى صورة الحماية التقليدية عن طريق الدعم المباشر أو عن طريق الرسوم الجمركية.

وقد اسفرت دورة أوروجواى عن الاتفاق على وجوب اخطار الجات بكل تلك الممارسات مع الالتزام بازالتها خلال مدة سنتين بالنسبة للبلاد المتقدمة ومدة خمس سنوات بالنسبة للبلاد النامية وسبع سنوات بالنسبة للبلاد الأقل نمواً. وفى نفس الوقت أنشئت

لجنة خاصة فى اطار الجات للاشراف على تنفيذ هذه الالتزامات.

من الجات إلى منظمة التجارة العالمية

من المهم أن نعرف أن الجات فى صورته الأصلية وفى هيكله وأوضاعه قبل دورة أوروجواى لم يكن يزيد على أن يكون اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع تزويده بسكرتارية صغيرة للإشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية. بعبارة أخرى لم يكن الجات منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح. حيث أنه كان يفتقر إلى الأجهزة الدائمة التى تميز المنظمات الدولية. لبيان الفرق بين الجات فى صورته الأصلية وبين المنظمات الدولية يكفى أن نلقى نظرة على البنك الدولى مثلاً وهو نموذج يستوفى مقومات المنظمة الدولية. نجد أن البنك الدولى يستند إلى ميثاق يحدد أهدافه ويحدد طريقة اتخاذ القرار فيه وتوزيع السلطات اللازمة لاتخاذ القرار بين مجلس المحافظين والمجلس التنفيذى والموظفين الاداريين. أما فى حالة الجات فإننا نجد الميثاق وهو يتمثل فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ولكن لا نجد الهيكل التشريعى والتنفيذى الموجود فى البنك الدولى. غاية ما هنالك أن هناك بعض اللجان الحكومية العارضة التى يناط بها أداء مهمات معينة وتنتهى حياتها بإنتهاء مهمتها. وكانت هذه نقطة ضعف كبرى فى البنيان الهيكلى للجات. وقد عملت دورة أوروجواى على تدارك هذا العيب بإنشاء منظمة التجارة العالمية لكى تحل محل الجات بعد فترة معينة. ونجد فى المنظمة الجديدة تلك الأجهزة التى كانت غائبة فى تنظيم الجات. وعلى رأس تلك الأجهزة المؤتمر الوزارى الذى ينعقد

مرة كل سنتين على الأقل والمجلس العام الذى يجتمع بصفة دورية للاشراف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الادارية بالاضافة إلى عدد من المجالس واللجان المتخصصة فى القضايا المختلفة.

لم يكن هذا هو السبب الوحيد لتحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية. هناك سبب آخر لا يقل عن ذلك فى الأهمية. فقد رأينا أن دورة أوروجواى تصدت لعدد من القضايا الجديدة. ولم يكن من الممكن ادخال بعض هذه القضايا فى اطار الجات فى صورته الأصلية. فان الاتفاقية المنشئة واضحة كل الوضوح من حيث أنها تطبق على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها. ومن ثم لم يكن ممكنا ادخال موضوع الخدمات فى هذا الاطار. كذلك فان القضايا الجديدة تتجاوز تحرير التجارة الدولية وتتعرض لأحكام القوانين الداخلية وهو الأمر الذى لا ينسجم تماماً مع أحكام الاتفاقية الأصلية. لذلك لم يكن ثمه مفر من انشاء منظمة جديدة يمكن أن تعالج موضوع الخدمات كما تعالج موضوع السلع ويمكن أن تتعرض لتحرير القوانين واللوائح الداخلية كما تتعرض للقيود التعريفية وغير التعريفية. ومن هنا كان العمل على تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية.

مطبعـــــة وهبـــــة
٦٣ شارع نوبار - باب اللوق
تليفون: ٣٥٤٠٤٥١

